البحوث

الأوضاع النفطية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز: الواقع والمستقبل وأثر ذلك على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. صالح عبدالله الراجحي*

مقدمة

النفط الخام والغاز الطبيعي يشكلان أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد العالمي ، وقد زاد من تلك الأهمية أن جميع المحاولات المضنية والمستمرة لم تثمر في إيجاد بديل يحل محل تلك السلعتين الاستراتيجيتين ، أو حتى يخفف من الاعتماد عليهما في تسيير وتيسير الاقتصاد العالمي والعالم الصناعي ، وبقدر ما لهاتين السلعتين من أهمية بالنسبة للدول الصناعية بشكل عام ، فهي في الوقت نفسه في غاية الأهمية بالنسبة للدول المصدرة وخاصة تلك التي تعتمد بشكل أساسي وإلى حد كبير على دخلها من النفط كأعضاء أوبك وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ويعتبر النفط من أهم مصادر القلق والاستقرار للدول المصدرة والمستوردة سواء فيما يتعلق بالإمدادات أو الأسعار ، كما أن هذه السلعة الاستراتيجية يعتمد عليها ازدهار الاقتصاد العالمي بشكل رئيسي ، في نفس الوقت الذي قد تؤدي إلى انهياره ، خاصة إذا حدث اضطراب حقيقي في الإمدادات ، مما يعني أن ذلك سيؤدي في النهاية إلى آثار سلبية غير محدودة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يدفع ثمنها المصدر والمستورد على حد سواء .

كل تلك العوامل يفسرها الهاجس المستمر من قبل الدول الصناعية وخاصة العظمى منها حيال استقرار وضمان الإمدادات النفطية ، ويعكس حقيقة ذلك سلوكها تجاه الدول المصدرة لهذه السلعة الاستراتيجية (وعلى رأسها دول الخليج) وخاصة خلال الأزمات والصراعات التي تتعرض لها ، وخير مثال على ذلك أهم ثلاث أزمات مرت بها المنطقة العربية والمتمثلة في حرب ١٩٧٣م بين العرب وإسرائيل ، والحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٨م ، والاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠م ، كما تكشف الكثير من الحقائق السياسية والاقتصادية على

* أستاذ العلاقات الدولية المساعد ـ معهد الدراسات الدبلوماسية ـ الرياض / المملكة العربية السعودية .

الساحة الدولية تصرفات تلك الدول تجاه الدول المنتجة للنفط وخاصة تلك التي تملك احتياطيا كبيرا من مخزون النفط والغاز ، وفي الوقت نفسه فإن الدول المصدرة للنفط يفسر سلوكها كذلك قضية العرض والطلب والسعر التي بدورها تنعكس على أوضاعها الاقتصادية سلبا أو إيجابا مما يجعلها دائما تطمح إلى ضمان جيد من الإمداد والسعر يكفل لها دخلا يعزز ميزانياتها ولا يعكر خططها التنموية وأوضاعها الاقتصادية والتي بدورها تنعكس على أوضاعها الأمنية والسياسية .

ويعتبر النفط أهم الركائز الأساسية للعلاقات الدولية بناء على أهميته لجميع الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية ، حيث إن العامل الاقتصادي كان في جميع الأوقات من أهم عناصر السياسة الخارجية ، وقد أصبح اليوم وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة أكثر أهمية من أي وقت مضى ، بل أهم عامل مؤثر على الإطلاق خاصة في إطار ما يشهده العالم من التكتلات والتجمعات الاقتصادية الراهنة ، حيث أصبحت إحدى أهم سمات هذا العصر ، وقد تكون هذه السمة هي الأهم خلال القرن الواحد والعشرين ، حيث الكثير من المؤشرات والدلائل التي تؤكد هذا الاتجاه .

وحيث إن الدول الخليجية لم تستطع توظيف العامل النفطي حتى الآن بشكل صحيح بما يخدم مصالحها ويعزز علاقاتها الدولية ، فإنه رغم ذلك مازالت الفرص متاحة (رغم ظهور منتجين جدد ورغم العوامل الدولية الراهنة التي تخدم بطبيعة الحال الدول المستوردة للنفط) إذا أمكن توظيفها بطريقة صحيحة على أن يكون على رأس أولويات ذلك التعاون والتنسيق الجاد خليجيا أو في إطار مجلس التعاون الخليجي ، مما سيتيح الفرصة لأن تلعب تلك الدول دورا مهما في خلق استراتيجية مستقبلية ذات أسس صحيحة لصنع سياسة خارجية فاعلة على الساحة الإقليمية والدولية تعود بمنافعها على شعوب تلك المنطقة ، وبالتالي تنعكس إيجابا على الوضع الأمني والاستقرار ، ومن ثم على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكافة الجوانب .

وما يؤكد أن الفرص مازالت متاحة هو أن العالم الصناعي وحتى غير الصناعي مازال وسيظل لفترة طويلة بناء على القرائن والأدلة المتوفرة يعتمد على السلعتين الاستراتيجيتين النفط والغاز ، واللذين بدورهما يعتبران عاملين ذوي أهمية قصوى في التأثير على الاقتصاد العالمي .

ومع تزايد هذه الأهمية حيث الدلائل والمؤشرات فإن أهمية مستقبل الدول النفطية تكمن في كيفية استخدام هذه السلعة وإيراداتها للتعامل مع التطورات المتلاحقة بعد تفكك الاتحاد

السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية (على الأقل في الفترة الراهنة) وظهور زوبعة ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، إضافة إلى تلاحق ظهور سمات متعددة تؤكد احتمال نشوء أقطاب متعددة يكون العامل الاقتصادي القوة المحركة لها في الساحة الدولية ويحدد مسارها المستقبلي .

لذا فإن تراجع الطلب على النفط وانخفاض الأسعار أو ظهور منافسين جدد أو زيادة الإمداد أو إغراق الأسواق بالنفط أو الغاز عادة ما تظهر آثاره السلبية سريعا ، ويؤكد ذلك كثير من الأزمات الدولية وخاصة منذ أوائل السبعينيات ، وخير شاهد على ذلك ما مرت به المنطقة العربية منذ عدة قرون وتحديدا منذ الحظر النفطي عام ١٩٧٣م ، مرورا بالاضطرابات والأحداث التي عانت منها المنطقة العربية وخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وكذلك التحديات الخطيرة التي واجهت المنطقة الخليجية والمتمثلة في الثورة الإيرانية ، الحرب العراقية ـ الإيرانية ، والاحتلال العراقي للكويت .

أهمية الدراسة

في هذا الموضوع جذب اهتمام الباحث الأحداث المتلاحقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمسة عشر جمهورية بينها ست جمهوريات إسلامية خمس منها تقع في آسيا الوسطى (كازخستان ، أوزبكستان ، تركمنستان ، قيرقيزستان ، طاجيكستان) وتقع السادسة وهي أذربيجان في منطقة القوقاز ، وتملك تلك الجمهوريات باستثناء قيرقيزستان وطاجيكستان احتياطيا من الغاز والنفط كثر الجدل حولهما بين التفاؤل والتشاؤم بالنسبة للاحتياطيات النفطية والقدرات الإنتاجية ووسائل الإمداد للأسواق العالمية ، وما سيكون لذلك في المستقبل من أثر على الساحة الدولية . كما زاد من أهمية تلك الدراسة قلة البحوث وخاصة باللغة العربية والتي تتناول الأوضاع النفطية في تلك الجمهوريات الحديثة الاستقلال ، وانعدامها حسب علم الباحث فيما يخص الاحتمالات المستقبلية للآثار السلبية التي قد تنعكس على دول الخليج النفطية كدول لها أهميتها النفطية عالميا .

هدف الدراسة

لفت انتباه الباحث عدد من الأسئلة المهمة التي يرى أن من الضروري البحث عن إجابة عليها

كأحد أبناء الخليج العربي الذي تهمه مواضيع كهذه ، لما لها من حساسية قصوى سلبا وإيجابا على الاستقرار الأمني والسياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على شعوب تلك المنطقة ، وتتلخص تلك الأسئلة التي تهدف الدراسة المحاولة للإجابة عليها بالتالي :

١ ـ ما حقيقة أوضاع تلك الجمهوريات بالنسبة للنفط والغاز؟

٢ ـ ما حقيقة الإمكانيات والقدرات النفطية والغاز المتاحة لتلك الدول؟

٣ ـ ما مدى تأثير الإمكانيات النفطية الراهنة والمستقبلية لتلك الدول على دول الخليج النفطية .

٤ ـ ما مدى أهمية منطقة وسط آسيا والقوقاز عالميا من الناحية النفطية مقارنة بمنطقة الخليج .

٥ ـ هل لدى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة روسيا نوايا جادة لجعل دول بحر قزوين منطقة نفطية استراتيجية تحل أو على الأقل تكون عمودا موازيا لمنطقة الخليج الاستراتيجية نفطيا؟

منهج الدراسة

سيكون منهج الدراسة وصفيا تحليليا بالاعتماد على كافة المصادر المتاحة وخاصة الأولية منها دون إغفال بقية المصادر الأخرى متى ما رأى الباحث أهميتها ومدى مصداقيتها والاعتماد عليها أكاديميا ، وسيعتمد الباحث كلمة الجمهوريات كإشارة لكازخستان ، أذربيجان ، تركمنستان ، وأوزبكستان عندما يكون الحديث عنها بشكل جماعي ، وكلمة دول المجلس إشارة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النفطية ، ودول الخليج كإشارة لدول المجلس بالإضافة إلى العراق وإيران .

الشركات الأجنبية وأهمية نفط الجمهوريات

إن فرص الاستثمار في دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية تبدو غير محددة ، وتأتي في مقدمتها الموارد الطبيعية وأهمها ما يتعلق بمجال النفط والغاز ، حيث سيكون لذلك الأثر على مستقبل استهلاك أسواق تلك الجمهوريات من المنتجات المصنعة في دول خارج حدودها ، مما يعني أن الدول التي لديها القدرة التنافسية ستجد في المستقبل سوقا ربما تكون واعدة لتصريف منتجاتها في منطقة يبلغ عدد

سكانها حوالي ٣٠٠ مليون نسمة يشكل فيها سكان جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية الست ما نسبته ٢٠٪ أو حوالي ٦٠ مليون نسمة ، وتعتبر منفذا إلى ثلاث مناطق ذات أهمية استراتيجية هي شرقا الصين وعدد من الدول الآسيوية المهمة ، وجنوبا إيران وأفغانستان وما يجاورهما من بلدان إسلامية أخرى ، وشمالا وغربا تركيا وأوروبا وروسيا .

ضمن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية الست هناك أربع منها جذبت أنظار المستثمرين الأجانب في مجال الغاز والنفط حيث تقع ثلاث منها على بحر قزوين (أذربيجان ، كازخستان ، تركمنستان) والرابعة وهي أوزبكستان وتقع في وسط آسيا الوسطى وترتبط في حدودها مع جميع بلدان تلك المنطقة ، وقد بدأت ومنذ استقلال تلك الجمهوريات في عام ١٩٩١ العديد من الشركات النفطية الأجنبية التي تبحث عن تحقيق أرباح مادية عالية في سباق وتنافس محموم للفوز بعقود واتفاقيات للتنقيب عن النفط والغاز وتحديث المصانع ذات العلاقة ومد خطوط الأنابيب لتصريف النفط للأسواق العالمية .

لاشك أن الهدف الرئيسي لتلك الشركات هو اقتصادي ومادي ، ولكن يظل بعضها وخاصة تلك المدعومة من الحكومات يهدف إلى دعم حكوماتها ليس فقط لتحقيق مكاسب اقتصادية وإنما كذلك لتحقيق مكاسب استراتيجية وسياسية ، فمثلا إيران تحاول قدر المستطاع كسب كافة المعطيات ، وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وكذلك تركيا تسعى لتحقيق تلك المعطيات ، كما أن روسيا الاتحادية (والتي في الوقت نفسه تحاول جاهدة حماية حدودها ومصالحها من كافة الجوانب سواء المتعلقة بالاقتصادية ، السياسية أو الاستراتيجية) تسعى كذلك لتحقيق تلك الأهداف[1] .

أما الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا فلها نفس الأهداف ولو أن الجانب الاقتصادي له أولوية أكبر ، وهناك إيطاليا والنرويج اللتان تسعيان بالدرجة الأولى لتحقيق مكاسب اقتصادية ومادية ، لذا تقوم عدد من شركات أوروبية وأمريكية وروسية وأذربيجانية وبريطانية ونرويجية وإيرانية وتركية وخليجية بالاستثمار في قطاع النفط والغاز في تلك الجمهوريات الحديثة الاستقلال ،

---

(١) تعتقد بعض المصادر أن السعي الحثيث للشركات النفطية العالمية في منطقة قزوين وآسيا الوسطى وخاصة الأمريكية منها لاكتشاف أكبر كمية ممكنة من الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج الهدف منه إيجاد بديل يحل محل المناطق النفطية التي تتراجع فيها الكميات الاحتياطية والإنتاجية مثل ألاسكا وبحر الشمال .
The Economist, 15 February 1997, p. 85.

وتقدر الكمية التي تنقب عنها تلك الشركات بعشرات المليارات من البراميل من النفط[٢] .

الاتجاهات المحتملة لأسواق النفط والغاز في المستقبل المنظور.

اتجاهات سوق الغاز في المستقبل:

حقق الطلب على الطاقة ارتفاعا سريعا في أنحاء العالم وخاصة في أوروبا وآسيا ، وارتفع في أوروبا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود كان أهمها خلال عقد السبعينيات حيث بلغت تلك الزيادة معدل ٢٪ سنويا ، وبرز الغاز وبشكل ملفت خلال تلك السنوات ليسجل معدلا مرتفعا بلغ ٦ , ٩٪ سنويا ، وكانت دول أوروبا الجنوبية وخاصة البرتغال ، أسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا واليونان من أهم الدول المستهلكة لهذه السلعة ، وتشير كثير من الدلائل إلى أن معدل استهلاك تلك الدول من الغاز سيرتفع بشكل كبير خلال العشرين عاما القادمة .

لقد بلغ إجمالي استهلاك الطاقة في دول جنوب أوروبا عام ١٩٩٤م حوالي ٥١٥ مليون طن من معادل النفط كانت حصة الغاز منها نحو ٧٤ مليون طن من معادل النفط ، حيث أتت إيطاليا بالمرتبة الأولى كأكبر مستهلك للغاز الطبيعي وقد بلغت نسبة استهلاكها حوالي ٥٤٪ ، تليها فرنسا بنسبة ٣٧٪ ثم أسبانيا بنسبة ٥ , ٨٪ ، وقد تضاعفت حصة الطلب على الغاز الطبيعي بين دول جنوب أوروبا حيث ارتفع من حوالي ٣ , ٦٪ عام ١٩٧١ إلى ما يقارب ١٥٪ عام ١٩٩٤ ، في الفترة نفسها تراجعت حصة المنتجات النفطية من حوالي ٧٠٪ إلى ما يقارب ٥٠٪ بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٤م[٣] ، ويتوقع عدد من خبراء النفط والغاز أن يصل استهلاك تلك الدول عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ١٨٥ مليون طن من معادل النفط وهذا يعني مضاعفة حجم الاستهلاك في غضون الخمسة عشر عاما القادمة .

---

(٢) منذ تفكك الاتحاد السوفيتي والمواجهة قائمة على عدة جبهات حول كيفية استثمار الثروات النفطية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية سواء كان ذلك في أعماق بحر قزوين ، في الجرف القاري ، أو في المناطق الساحلية والمتاخمة . فهناك مثلا روسيا التي منذ البداية كانت حريصة على أن لا يتم أي اتفاق دون مراعاة مصالحها ، وهناك تركيا التي ترى أنه لابد أن تكون شريكا في أي صفقة تتم ، وهناك إيران التي استبعدت من بعض المشاركة في التنقيب عن النفط ، وهناك الشركات الأوروبية التي من بينها بريطانيا والنرويج وفرنسا وإيطاليا ، وهناك الشركات الأمريكية التي تعتبر المستحوذة على النصيب الأكبر ، إضافة إلى ذلك مازالت تلك الجمهوريات تعاني من مشاكل اقتصادية وتدني مستوى المعيشة وارتفاع البطالة وزيادة الفقر ، كل تلك الأمور كذلك تزامنت مع المواجهات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فمثلا سباق وتنافس الشركات الأجنبية تزامن مع الحرب الأذرية مع أرمينيا حول ناقوني كاراباخ والتي كانت بحد ذاتها عبئا سياسيا واقتصاديا وخطرا هدد النظام في باكو ، كل تلك التطورات كانت دافعا مهما جعلت رئيس أذربيجان حيدر عليف في فبراير ١٩٩٤م يأمر بالتعجيل في المفاوضات مع الشركات متعددة الجنسيات للوصول إلى صيغة اتفاق للتنقيب واستخراج النفط في أذربيجان ، وتولت الشركة الأذربيجانية المفاوضات نيابة عن باكو وأثمر ذلك في التوقيع على اتفاقية بين الحكومة والكونسرتيوم في سبتمبر ١٩٩٤م .

(٣) الوطن ، ٢٩/ ١١/ ١٩٩٦م .

ورغم أن احتياطي دول الخليج من الغاز وعلى رأسها دول المجلس تشكل نحو ٣٠٪ من احتياطيات العالم المؤكدة (انظر إلى الجدول رقم ١) مما يعني أنها ستستطيع سد حاجة تلك الأسواق في المستقبل المنظور ، إلا أنه بات من المؤكد أن دولا كجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك روسيا التي تملك احتياطيات هائلة من الغاز تفوق ما تملكه دول المجلس بأكثر من ٣٣ ترليون متر مكعب ودول الخليج مجتمعة بأكثر من ١٠ ترليون متر مكعب (انظر الجدول رقم ٢) تعتبر من أهم مصدري الغاز للأسواق الأوروبية وأهم منافس يستطيع التأثير على كمية الإمدادات الخليجية من الغاز للأسواق العالمية مستقبلا ، مما سيكون لذلك أثر على الحد من الحصول على أسعار مقبولة من قبل دول الخليج ، ورغم أن إمدادات الغاز لدول الاتحاد الأوروبي بلغت ٢٧٥ مليون طن من معادل النفط عام ١٩٩٥ ، فإنه في الوقت الراهن بلغت وارداتها منه حوالي ٤٠٪ وساهمت روسيا بنسبة حوالي ٤٧٪ من إمداد الغاز الأوروبي أي ما يقارب من نصف الكمية المستوردة ، وهذا يعني أنه في المستقبل تستطيع روسيا وجمهوريات كتركمنستان أن تلبي كافة احتياجات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز[٤] .

جدول رقم (١)
احتياطي الغاز الطبيعي لدول الخليج

ترليون متر مكعب

	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٤	١٩٩٥م
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦	٠,٩	٥,٨	٥,٨
دولة البحرين	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١
المملكة العربية السعودية	٣,٠	٣,٥	٥,٣	٥,٣
سلطنة عمان	٠,١	٠,٢	٠,٦	٠,٧
دولة قطر	٠,٢	٤,٢	٧,١	٧,١
دولة الكويت	١,٠	١,٠	١,٥	١,٥
مجموع دول المجلس	٥,١	١٠,٠	٢٠,٤	٢٠,٥
إيران	٩,٣	١٣,٣	٢١,٠	٢١,٠
العراق	٠,٨	٠,٨	٣,١	٣,١
مجموع دول الخليج	١٥,٢	٢٤,١	٤٤,٥	٤٤,٦

المرجع : **BP Statistical Review of World Energy, 1996, P20**

النشرة الاقتصادية ، الأمانة العامة لمجلس التعاون ، العدد العاشر ، ١٩٩٥ ، ص ٩٨ .

(٤) المرجع السابق .

جدول رقم (٢)
احتياطي الغاز الطبيعي لروسيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز

ترليون متر مكعب

	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٤	١٩٩٥م
أذربيجان	غ/م	غ/م	٠,١	٠,١
تركمنستان	غ/م	غ/م	٢,٩	٢,٩
كازخستان	غ/م	غ/م	١,٨	١,٨
أوزبكستان	غ/م	غ/م	١,٩	١,٩
روسيا الاتحادية	غ/م	غ/م	٤٨,١	٤٨,١
المجموع	٢٢,٧*	٤٢,٥*	٥٤,٨	٥٤,٨

المرجع : **BP Statistical Review of World Energy, 1996, P20**

غ/م : المعلومات غير متوفرة

* المجموع يتضمن بقية دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي والتي تملك احتياطيات ضئيلة .

ويؤكد عدد من خبراء الطاقة أن الطلب العالمي على الغاز سينمو بشكل سريع ليصل إلى حوالي ٧٠ مليون طن في العام ٢٠١٠م ، كما أن زيادة الطلب الأوروبي على الغاز سيرتفع إلى نسبة ٥٣٪ بحلول عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٢٦٪ من إجمالي استهلاك الطاقة الأوروبية في دول الاتحاد الخمس عشرة ، في الوقت نفسه سينخفض إنتاج أوروبا من الغاز في الفترة التي تعقب العام ٢٠٢٠ ، مما يعني زيادة اعتمادها على الغاز المستورد مستقبلا ، ورغم أن دول الخليج قادرة على تلبية حاجة تلك الدول من الغاز مستقبلا إلى أن هناك مؤشرات عديدة تؤكد رغبة الدول الأوروبية استيراد الغاز من روسيا وبعض جمهوريات آسيا الوسطى لأسباب استراتيجية واقتصادية(٥) .

كما تؤكد عدد من الدراسات أن دول جنوب شرق آسيا ودول الباسفيك الآسيوية ستحتاج إلى قرابة ١٤٠ مليون طن متري من الغاز في نهاية العقد الأول من القرن المقبل أو في حدود سنة ٢٠١٠ ، فمثلا اليابان وحدها استهلكت في عام ١٩٩٥ حوالي ٤٥ مليون طن متري ، وقد يرتفع احتياجها من الغاز في نهاية هذا القرن إلى حوالي ٥٤ مليون طن متري ، أي بزيادة مقدارها ١٠ ملايين طن ، أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فقد استهلكت في عام ١٩٩٥ حوالي ٧ ملايين طن ويتوقع أن تتضاعف هذه الكمية من الاستهلاك لتصل إلى أكثر من ١٢ مليون طن في حلول عام

(٥) الوطن ، ١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ الرياض ، عدد ١٠٤١١ ، ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٦م .

٢٠٠٠ ، ويستمر ذلك الارتفاع ليصل إلى أكثر من ١٢ مليون طن في نهاية عام ٢٠١٠م[٦] .

أما بالنسبة للصين والتي بدأت حديثا تستخدم الغاز كطاقة يعتمد عليها ، فيتوقع أن تصل احتياجاتها إلى أكثر من مليوني طن عند حلول نهاية هذا القرن ، ويزداد استهلاكها للغاز تدريجيا وقد يتجاوز ١٥ مليون طن في حلول العام ٢٠١٠ ، وقد يصل استهلاك تايلاند إلى حدود ١٠ ملايين طن في نفس العام حيث تشير كثير من الدلائل على توجهها للاعتماد على الغاز مستقبلا[٧] .

اتجاهات سوق النفط في المستقبل:

في أعقاب الحظر البترولي عام ١٩٧٣م وخصوصا في الفترة من ١٩٧٥م وحتى ١٩٨٥م ارتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك بنحو ٨ ملايين برميل يوميا ، بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو ستة ملايين برميل يوميا ، وقد أثر ذلك سلبا وبشكل واضح على دول الأوبك وخاصة الدول الخليجية منها والتي كانت دائما تخشى أن تتراجع مواردها إما بسبب تراجع الطلب على النفط أو بسبب تراجع الأسعار ، وقد تأكد ذلك القلق عندما انخفض إنتاج أوبك من ذروته التي بلغت حوالي ٣٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٧,٥ مليون برميل في عام ١٩٨٥م ، وتلا ذلك (وخاصة منذ ١٩٨٦) انهيار لأسعار النفط بلغت نحو ٥٠٪ لتتراجع من نحو ٢٩ دولارا إلى حوالي ١٤ دولارا في بعض السنوات .

ورغم أن العديد من خبراء النفط يؤكدون أن هناك ست دول من أعضاء الأوبك وهي المملكة العربية السعودية ، الإمارات ، الكويت ، العراق ، إيران ، وفنزويلا سيكون لديها القدرة مستقبلا على توسيع وتطوير طاقتها الإنتاجية بحيث تستطيع تلبية ما مقداره تقريبا ٤٥٪ من احتياطي العالم من النفط في سنة ٢٠١٠م ويزداد ذلك إلى نحو ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥ ، حيث يتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية في تلك الدول إلى نحو ٤٠ مليون برميل يوميا بحلول سنة ٢٠١٠ وإلى نحو ٥٠ مليون برميل بحلول سنة ٢٠١٥ وذلك بمعدل نمو يبلغ أكثر من ٣,٥٪ في المتوسط سنويا ، ويحتمل أن تبقى بقية أعضاء أوبك على إنتاج ثابت خلال الفترة المذكورة ، بل ربما يتراجع الإنتاج في بعض تلك الدول ويعود ذلك لأسباب عديدة منها احتمال نضوب العديد من حقول النفط في بعض تلك الدول ، وزيادة العرض في السوق التي تؤثر بدورها سلبا على

(٦) الرياض ، عدد ١٠٤١١ ، ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٦م .
(٧) المرجع السابق .

أسعار النفط أو تغيير سياسة الإنتاج للإبقاء على احتياطي نفطي يخدم مصالحها على المدى البعيد ، كما أن الطاقة الإنتاجية من خارج أوبك سوف ترتفع تدريجيا لتبلغ نحو أكثر من ٤٣ مليون برميل بحلول عام ٢٠٠٥ إذا أخذنا في الاعتبار الاكتشافات الجديدة في أنحاء مختلفة من العالم وبالذات في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك روسيا[٨] .

كما تؤكد وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط سيرتفع في مطلع القرن ٢١ وسيكون نصيب أوبك من الإنتاج العالمي نحو ٤٠٪ ويرتفع تدريجيا حتى يصل إلى أكثر من ٥٢٪ في حلول العام ٢٠١٠م وإلى أكثر من ٥٦٪ بحلول سنة ٢٠١٥م ، وسوف يتركز الإنتاج في خمس دول أعضاء في أوبك وهي السعودية ، الإمارات ، الكويت ، إيران ، والعراق . وتقدر الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للبحث عن احتياطي جديد من النفط والغاز على مستوى العالم لمواجهة الزيادة على الطلب حتى ٢٠١٠ بنحو ٩٥٠ مليار دولار منها حوالي ٢٦٠ مليار دولار للدول الأعضاء في أوبك ، ويكون نصيب دول الخليج منها حوالي ١٦٠ مليار دولار[٩] .

أما بالنسبة لوزارة الطاقة الأمريكية فتوقعاتها بالنسبة لمستقبل الطاقة هو أن أسعار النفط ستزداد بنسبة معتدلة على مدار العقدين المقبلين أو حتى تقريبا لسنة ٢٠١٥م ، في الوقت نفسه تحذر من خطر رئيسي يتمثل في احتمال عدم قدرة دول الخليج المنتجة للنفط توسيع قدرتها الإنتاجية مستقبلا لسد الحاجة الدولية المتنامية ، وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن تكون أسعار النفط بحدود ٢٢ دولارا للبرميل الواحد في سنة ٢٠١٥م ، وبقيمة فعلية للدولار في تلك السنة في حدود ٤٠ دولارا وأن تنتج في العقدين المقبلين دول الأوبك بأعضائها الحاليين ضعفي ما تنتجه في العالم ١٩٩٧م ليصل نحو ٦٠ مليون برميل يوميا ، وتؤكد تلك الاحتمالات أن دول الأوبك إذا لم تستطع رفع إنتاجها إلى نحو ٦٠ مليون برميل واستطاعت أن ترفعه مثلا إلى حدود ٥٠ مليون برميل فقط في سنة ٢٠١٥ فإن الأسعار الفعلية للنفط ستكون أعلى بنحو ٨ دولارات للبرميل الواحد لتصل إلى حدود ٣٠ دولارا وبقيمة فعلية في حدود ٥٠ دولارا للبرميل ، كما أنه في حالة تخطي إنتاج أوبك ٧٠ مليون برميل فإن الأسعار ستكون متدنية جدا وقد تكون أقل من ١٤ دولارا وبقيمة فعلية تصل إلى نحو ٢٥ دولارا للبرميل[١٠] .

---

(٨) الحياة ، عدد ١٢٣٩٢ ، ٣١ يناير ١٩٩٧م .
(٩) الحياة ، عدد ٢٣٥٢ ، ٣١ يناير ١٩٩٧م .
(١٠) الحياة ، ، ٢١ ديسمبر ١٩٩٦م .

وتشير بعض التكهنات إلى أن الدول غير الأعضاء في أوبك سيزداد إنتاجها مستقبلا بنحو ثلاثة ملايين برميل يوميا في العقدين المقبلين ، هذا إذا أخذنا في الاعتبار جمهوريات وسط آسيا والقوقاز القادرة على إنتاج النفط وتسويقه بشكل تجاري وخاصة في بداية العام ٢٠٠٠م ، مما يعني أن ذلك سيزيد من إنتاج الدول خارج الأوبك ليرتفع من ٤٢ مليون برميل يوميا كانت تنتجها عام ١٩٩٥م إلى حدود ٤٥ مليون برميل يوميا مع بداية القرن المقبل ، وقد تستمر هذه النسبة لفترة من الزمن ، ولكن في حالة زيادة تلك الكمية إلى أكثر من ٥٠ مليون برميل يوميا في حلول سنة ٢٠١٠ فإن ذلك سيؤثر سلبا على دول الأوبك وخاصة الدول الخليجية منها والتي بدورها لن تستطيع ربما حتى سنة ٢٠١٥ أن تكون حصتها هي الأكبر في السوق الدولية[١١] .

وحيث إن هناك تفاوتا في دراسات وتقديرات خبراء النفط فإن بعض التقارير ترجح احتمال استطاعة دول الخليج السيطرة على حوالي ٦٠٪ من حصة السوق الدولية في بداية القرن المقبل مع استمرار ارتفاع إنتاجها التدريجي ليصل إلى أكثر من ٧٠٪ بحلول ٢٠١٥ ، وخلال تلك الفترة سيزداد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط ويرتفع من نحو ٩ ملايين برميل يوميا في الوقت الراهن ليصل إلى حدود ١٥ مليون برميل يوميا سنة ٢٠١٥ ، وسيكون أكثر من نصف تلك الكمية تأتي من منطقة الخليج[١٢] .

---

(١١) المرجع السابق

تشير العديد من الأدلة والبراهين على السعي الحثيث من قبل دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة منذ بداية التسعينيات للبحث عن المناطق الغنية بالنفط وبأسعار تناسبها من أجل استغلالها وتسخيرها لمصالحها السياسية والاقتصادية ، وذلك في ظل متغيرات دولية وإقليمية صعبة ومعقدة يمر بها العالم ، ويلعب العامل الاقتصادي دورا رئيسيا في تحديد مسار القرن المقبل في ظل نظام دولي مغاير لما كان عليه العالم حتى تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م ، لذا لم تقتصر الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على السباق المحموم عن البحث عن النفط والغاز في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين ، بل نرى اليوم الكثير من شركاتها تجوب أصقاع المعمورة بحثا عن مكامن النفط حتى على مسافات طويلة في أعماق البحار ، فنجد مثلا الشركات الأوروبية والأمريكية تقتحم سواحل القارة الأفريقية وخاصة الغربية منها (يتوقع العديد من المحللين أن تتحول سواحل أفريقيا الوسطى إلى مصدر هام للنفط في العقد المقبل) حيث تم العديد من الاكتشافات النفطية الكبيرة وخاصة في مياه أنغولا .

تم اكتشاف ثلاثة حقول نفطية كبيرة في السواحل المقابلة لأنغولا كان أولها في ابريل (نيسان) ١٩٩٧ ، وكان الثاني في أغسطس (آب) ١٩٩٧ ، والثالث في يوليو ١٩٩٨ ، وتؤكد هذه الاكتشافات أو المياه العميقة في غرب ؟ هي ساحة التنافس الجديدة على عمليات التنقيب عن النفط ، وهما شركتا النفط الأمريكية «شيفرون» والفرنسية «الف اكيتين» حق الامتياز للتنقيب عن النفط في تلك المنطقة . ويتوقع العديد من المحللين ارتفاع حجم الاحتياطيات المكتشفة في المياه العميقة للساحل الغربي الأفريقي إلى نحو يتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار برميل ، بإنتاج يقدر بنحو مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٥ . ومن المتوقع أن تصل استثمارات الشركات النفطية في تلك المنطقة ما بين ٤٠ و٦٠ مليار دولار خلال العقدين القادمين . الشرق الأوسط ، عدد ٧١٥٩ ، ١٩٩٨/٧/٥م .

(١٢) الحياة ، عدد ١٢٣٥٣ ، ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ .

وقد تؤثر زيادة ضخ النفط الخليجي إلى الأسواق الدولية في العقد المقبل بشكل سلبي على دول المجلس رغم حقيقة أن السوق النفطية بحاجة لذلك مستقبلا لتلبية الحاجة المتنامية لدول العالم ، ويؤكد ذلك أنه رغم الاكتشافات الجديدة للنفط في أنحاء مختلفة من العالم خلال التسعينيات ، إلا أن الاحتياطي العالمي سجل تراجعا وخاصة في العام ١٩٩٥م للسنة العاشرة على التوالي وذلك منذ عام ١٩٨٥م ليصل إلى ٩٣٩ مليار برميل ، لذا فإن هذا الأمر قد يدفع بعدد من الدول بأن تعتمد في بعض منشآتها ومصانعها على الغاز لتلافي أي مشاكل مستقبلية قد تؤثر سلبا على تلك الصناعات أو على استهلاكها المعتمد على النفط(١٣) .

الاحتياطي النفطي لدول بحر قزوين

تقدر بعض المصادر النفطية أن الاحتياطيات من النفط في الجرف القاري في بحر قزوين

---

(١٣) المرجع السابق . الرياض ، عدد ١٠٤١١ ، ١٥ شعبان ١٤١٧هـ (٢٥/ ١٢/ ١٩٩٦م)
قدرت مصادر برتش بتروليم BP الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط في نهاية العام ١٩٩٤م بـ ١٠٠٩,٢ مليار برميل ، وفي نهاية العام ١٩٩٥م بـ ١٠١٦,٩ مليار برميل ، و١٠٣٦,٩ مليارا في نهاية عام ١٩٩٦م ، أما دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD فقد تراجع احتياطيها من ١٠٦,٦ مليار برميل في نهاية عام ١٩٩٤م إلى ١٠٣,٨ مليار برميل في نهاية ١٩٩٥م ، وعاود الارتفاع ليصل إلى ١٠٥,٨ مليار برميل في نهاية عام ١٩٩٦م ، بينما ارتفع احتياطي دول الأوبك OPEC من ٧٧٠,٢ مليارا إلى ٧٧٦,٩ مليارا إلى ٧٨٨,٦ مليار برميل من نفس الفترة ، وانخفض احتياطي الدول غير الأعضاء في أوبك Non-OPEC (لم تحتسب دول ما كان يسمي بالاتحاد السوفيتي) من ١٨٢ مليارا في عام ١٩٩٥م إلى ١٨٢,٧ مليار برميل ، ولم يطرأ تغير على احتياطي دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي الذي قدر بـ ٥٧ مليار برميل من نفس الفترة .

BP Statistical Review of World Energy 1996. p4
BP Statistical Review of World Energy 1997. p4

من جهة أخرى فقد أظهرت دراسات عديدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن النفط في العالم سينتهي بعد عقدين من الزمن أو في حدود ٢٠٢٠م ، ففي الولايات المتحدة توقع عالم طبقات الأرض والمحاضر في جامعة توليدو غريك هتفيلد نتيجة دراسة قام بها بأنه بعد حوالي عشرين عاما ستنضب كل كمية النفط الموجودة في العالم وليس بعد ستين سنة كما هو الاعتقاد السائد بين الأوساط النفطية وخبراء الطاقة الذين أخذوا يعيدون النظر فيما توصلوا إليه من نتائج حول الاحتياطيات النفطية في العالم ، وحذر هتفيلد من ضخ كميات كبيرة من الاحتياطيات النفطية المتبقية وأنه بدلا من ذلك يتحتم على دول العالم أن تبادر وبأسرع وقت ممكن بالبحث عن طاقة بديلة للنفط لتحاشي وقوع كارثة بشرية ، ويعتقد هتفيلد بأن الآبار النفطية المكتشفة حديثا برهنت على أن الكمية النفطية الموجودة في باطن الأرض تقل كثيرا عن ما كان يعتقده علماء الطاقة ، ويؤكد أن الطلب المتزايد على النفط في السنوات القادمة سيؤثر وبشكل سلبي على الاحتياطيات النفطية مما يثير تساؤلات عديدة من أهمها : كم من الوقت يمكن المحافظة على زيادة الإنتاج النفطي من أجل المحافظة على مستوى الحياة البشرية من أجل متطلبات الحياة المتزايدة خصوصا في الدول النامية؟ وكم من الوقت يستطيع النفط أن يحافظ على مستوى الحياة في الدول الصناعية خاصة وأن مستوى العيش يرتفع بشكل سريع ، وحيث إن دولا كثيرا بدأت تتجه إلى استخدام الغاز كطاقة بديلة ، فقد يكون ذلك أحد الأسباب التي جعلتها تؤمن بأن نهاية الحقبة النفطية ليست ببعيدة ، وحتى يتم تلافي أو الحد من أي انهيارات بشرية أو كوارث اقتصادية في تلك الدول فقد بادرت بخلق استراتيجيات على المدى الطويل ، الرياض ، ١٩/ ٣/ ١٤١٨هـ .

وحده بأكثر من ١٠ مليارات طن من النفط ، والبعض يقدر ما يحتويه بحر قزوين والمناطق المحيطة به بحوالي ١٠٠ مليار برميل من النفط أي أكثر من احتياطي دولة الكويت بحوالي ٣ مليارات برميل ، كما قدرت بعض المصادر النفطية الأخرى وخاصة في العام ١٩٩٧م أن كمية المخزون الاحتياطي في منطقة القوقاز بحوالي ٢٠٠ مليار برميل ، ويحتل بحر قزوين وما حوله المرتبة الثامنة عالميا من حيث الاحتياطيات المكتشفة في الوقت الراهن والتي يكمن حوالي نصفها في جمهورية كازخستان ، وتعتبر المنطقة واحدة من أعظم وأهم وآخر المناطق النفطية المكتشفة حتى الآن[١٤] .

كما أن هناك تقديرات مختلفة للاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج في كازخستان تقدر بنحو ثلاثة مليارات طن (٩ , ٢١ مليار برميل من النفط المكتشفة) إضافة إلى ذلك فإن لدى كازخستان أيضا ما يقدر بـ ٣ , ٢ ترليون متر مكعب من الغاز وتقدر الاحتياطيات المحتمل وجودها بنحو ٧ مليارات طن من النفط و٥ , ٧ ترليون متر مكعب من الغاز[١٥] .

ففي كازخستان يقع ١١٢ حقلا (من أصل ١٢٠ حقلا تم اكتشافها) في الجزء الغربي من البلاد الذي يبعد حوالي أكثر من ألف كيلومتر من مراكز الاستهلاك الرئيسية الواقعة في المناطق الجنوبية الشرقية والشمالية من البلاد وتقع تلك الحقول في منطقتي اكتاو ، وغوريف قرب الساحل الشرقي لبحر قزوين[١٦] .

وتتوقع شركات النفط الأمريكية وخاصة شل ، موبيل ، أكسون ، شيفرون ، وأمكو بأن إجمالي ما يكمن في أراضي كومنولث الدول المستقلة المتاخمة لبحر قزوين من نفط يبلغ أكثر من ٣٠ مليار طن ، علما بأن المناطق الساحلية من هذه الأراضي تحتوي على ما يقرب من ٢٠ مليار طن وتتوزع كما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

وإذا أخذنا في الاعتبار موارد النفط الكامنة في الأراضي الإيرانية المتاخمة لبحر قزوين فإن احتياطياته الإجمالية تعادل نحو ٣٤ مليار طن ، وحوالي ٢٣ مليار طن في المناطق الساحلية ويكمن النفط في أعماق بحر قزوين التي تبلغ في المتوسط ٤١٠٠ متر[١٧] .

---

(١٤) The Economist, 15 February 1997, PP 85-88
الشرق الأوسط ، عدد ٦٨١٦ ، ٢٧/ ٧/ ١٩٩٧م .
(١٥) عالم النفط ، عدد ٤٥ ، مجلد ٢٨ ، ٢٧ مايو ١٩٩٦م .
(١٦) المرجع السابق .
(١٧) عالم النفط ، عدد ٥ ، مجلد ٢٩

جدول رقم (٣)

الإجمالي المتوقع حسب تقديرات شركات النفط الأمريكية (مليار طن)

	إجمالي ما يكمن في المناطق المتاخمة لبحر قزوين	إجمالي ما يكمن في المناطق الساحلية وعرض الحر
أذربيجان	٨,٥ـ٨	ما لا يقل عن ٥,٦
كازخستان	١١,٥ـ١٠,٥	٥,٦ـ٥,٥
تركمنستان	٥,٠ـ٤,٥	٣,٥ـ٣,٠
روسيا	٦,٠ـ٥,٥	٤,٠ـ٣,٥
المجموع	٣١ـ٢٨,٥	١٨,٧ـ١٧,٦

المرجع :من استنتاجات الباحث اعتمادا على العديد من المصادر المختلفة .

تتنافس مجموعة من الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط والغاز في المناطق المتاخمة لبحر قزوين ، حيث إنه من المتوقع خلال الخمسة عشر عاما القادمة أن تصل النفقات والاستثمارات على النفط والغاز في تلك المنطقة إلى حوالي ٤٢ مليار دولار ، ويتوقع أن يخصص منها حوالي ١٧,٥ مليار دولار للمناطق غير البحرية offshore facillities ، وحوالي ٢٤,٥ مليار دولار لإنتاج النفط من المناطق البحرية onshore production بما في ذلك ١٣,٧ من المليارات يخصص لمد خطوط أنابيب النفط حتى تستطيع الجمهوريات المطلة عليه تصريف منتجاتها النفطية إلى الأسواق العالمية عموما وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا[١٨] .

ورغم أنه لم تستقر حتى الآن معلومات ثابتة حول احتياطيات النفط في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز فإن التوقعات وتضارب المعلومات مازالت تحير العديد من المحللين ، حتى أصبح من المألوف أن يجد القارئ اختلافا في التقديرات لدى الاختصاصيين في مجال النفط والغاز بالنسبة لتلك المنطقة ، وسيجد القارئ كذلك في هذا البحث تقديرات مختلفة اعتمدت على مصادر مختلفة ، والسبب في ذلك يعود أحيانا إلى أهمية تلك المصادر وعدم قدرة المحللين للأخذ بأي منها .

وتعتبر منطقة بحر قزوين أحد أهم عشر مناطق نفطية في العالم حيث فيها العديد من المناطق التي يوجد فيها احتياطيات نفطية من أهمها أربعة مواقع رئيسية للغاز والنفط هي :

---

(١٨) Europ Oil, September 1995, pp32-42

وكمقارنة فإن ما أنفقته بريطانيا في المجال النفطي في بحر الشمال قد بلغ ٤,٣ مليار دولار في سنتين فقط .

ـ منطقة جنوب قزوين والتي اكتشفت فيها النفط منذ عام ١٨٧٠ وتقدر احتياطياتها بحوالي أكثر من ١٤ مليار برميل من الزيت وحوالي ١٨ ترليون قدم مكعب من الغاز .

ـ تريك قزوين وحوض اندول كولون The terek caspian and indol kuloon basian تقدر احتياطياتها القابلة للاستخراج بحوالي ٧ مليار برميل من النفط ، وحوالي ٥ , ٢١ ترليون قدم مكعب من الغاز .

ـ منطقة يست يورت أرال Ust Yurt Aral ومناطق منقيشيك Mangyshiak تحتوي على حوالي ٥ , ٦ مليار برميل من النفط .

ـ حوض شمال بحر قزوين ويقدر احتياطيها من النفط ما بين ١٤ و ٢١ مليار برميل ، وحوالي ١١٠ ترليون قدم مكعب من الغاز ، ويقدر الاحتياطي من النفط في بقية مناطق قزوين الأخرى بحوالي ٣٢ مليار طن من النفط ، وحوالي ١٠٠ مليار قدم مكعب من الغاز[١٩] .

أما بالنسبة لروسيا وحدها فهي تتمتع باحتياطيات كبيرة من الغاز الثابت وجوده حيث تقدر ما بين ٤٨ ـ ٥٠ تريليون متر مكعب تمثل أكثر من ٣٤٪ من إجمالي احتياطيات العالم ، وتقدر مدة الاحتياطي حوالي ٨٠ عاما على أساس كمية الإنتاج الراهن ، لقد أنتجت روسيا عام ١٩٩٤ حوالي ٥٦٦ مليار متر مكعب حيث شكل ذلك المركز الأول في العالم ، وفي عام ١٩٩٥ أنتجت حوالي ٥٦٠ مليار متر مكعب ، وبلغت صادراتها من الغاز في عام ١٩٩٤ حوالي ١٨٤ مليار متر مكعب منها حوالي ١٠٦ مليار متر مكعب إلى ١٣ دولة أوروبية وحوالي ٧٨ مليار متر كعب إلى ثمان جمهوريات كانت تنتمي للاتحاد السوفيتي السابق[٢٠] .

جمهورية أذربيجان

مجال النفط:

منذ استقلال أذربيجان وإنتاجها من النفط يسجل تراجعا ملحوظا أثر بشكل كبير على صادراتها حيث إنه في الوقت الراهن أقل بكثير عما كان عليه في الماضي ، فمثلا في عام ١٩٧٥م بلغ صافي صادراتها من النفط ٨ , ٧ مليون طن ، وسجل ذلك تراجعا كبيرا وصل إلى حوالي ٩ , ٢ مليون طن في عام ١٩٩١م ، وبلغ إنتاجها الكلي من النفط ٢ , ١٧ مليون طن في

(١٩) المرجع السابق ص ٣٢ ـ ٤٢

(٢٠) Europ Oil, September 1995, pp32-42 .

عام ١٩٧٥ متراجعا إلى ١٣,١ مليون طن في عام ١٩٨٥م ، وارتفع إلى ١٣,٨ مليون طن في عام ١٩٨٧م ، ولكنه ما لبث أن سجل تراجعا سريعا ليصل إلى ١١,١ مليون طن في عام ١٩٩٢م ، وإلى حوالي ٩,٣ ملايين طن في عام ١٩٩٥م[٢١] .

ويعكس ذلك التراجع الزيادة الملحوظة في انخفاض مستوى احتياطي بعض الحقول النفطية القديمة (انظر الجدول رقم ٤) ، حيث كثير منها تستخدم فيها تكنولوجيا متخلفة تعود إلى الأربعينيات حيث تتسبب في كثير من الأحيان إلى تسرب كميات من النفط الخام والتي تسبب بدورها ضررا للبيئة ، ويزيد من ذلك سوء إدارة بترولية متدنية المستوى .

على أية حال فإن الفرصة مهيأة لاستثمار بعض تلك الحقول حيث توجد بعض الاحتياطيات

جدول رقم (٤)

إنتاج النفط الخام في أذربيجان (ألف طن متري)

السنة	المناطق البحرية كاسبمور نفتغاز Kaspmorneftgaz	المناطق غير البحرية أزنيف Azenf	المجموع	النسبة المتغيرة
١٩٨٥	٩,٢٣٣	٣,٩٠٩	١٣,١٤٢	٥,١
١٩٨٦	٩,٤١٩	٣,٩٠٢	١٣,٣٢١	١,٤
١٩٨٧	١٠,٠٦٩	٣,٧٣٤	٣,٨٠٣	٣,٦
١٩٨٨	١٠,٣٢٤	٣,٤١٧	١٣,٧٤١	-٠,٤
١٩٨٩	١٠,١٣٦	٣,٠٢٣	١٣,١٥٩	-٤,٢
١٩٩٠	٩,٩٣١	٢,٥٨٢	١٢,٥١٣	-٤,٩
١٩٩١	٩,٤٩٢	٢,٢٤٩	١١,٧٤١	-٦,٢
١٩٩٢	٩,٢٢٥	١,٩٧٠	١١,١٩٥	-٤,٧
١٩٩٣	٨,٣٢١	١,٩٧٤	١٠,٢٩٥	-٨,٠
١٩٩٤	٧,٧٧٨	١,٧٨٥	٩,٥٦٣	-٧,١
١٩٩٥	٧,٣٤٠	١,٧٦٠	٩,٣٠٠	-٢,٨

المرجع :

Report No 11792-AZ, July 9, 1993. p47

Azerbaijan, Country Economic Memorandum, report No 11792, World Bank, 9/7/1993, pp119-20.

(٢١) Azerbaijan, Country Economic Memorandum Report No 11792 - AZ, World Bank, July 9, 1993 p115

وبإمكان التكنولوجيا الحديثة أن تنجح في تحقيق ما لم تحققه تكنولوجيا الأربعينيات في استخراج النفط الخام من تلك الحقول ، ولكن جميع المؤشرات ترجح رغبة كثير من الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال في التركيز على المناطق البحرية والمغمورة حيث الاحتياطات التجارية والإمكانات الاستثمارية المتاحة والمتركزة في أربع مناطق من ضمنها حقول قنشيلي التي بدأ الإنتاج فيها في الوقت الراهن ويمثل حوالي ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج وتعمل الشركات المحلية والأجنبية على استغلال الاحتياطيات النفطية في الحقول الأخرى المتمثلة في أزيري شيراق وكاباز Kapaz[٢٢] .

لذا فقد قامت مجموعة الشركة النفطية العالمية بتشكيل اتحادات فيما بينها «كونسترتيوم» Consortium للاستثمار في المجال النفطي في كل من أذربيجان وكازخستان ، وقد تشكلت ١٢ شركة عالمية في اتحاد فيما بينها لاستثمار المناطق والحقول النفطية في أذربيجان ويتزعم هذا الاتحاد مجموعة من الشركات التي تتكون من شركة النفط البريطانية BP وشركة ستيت أويل State Oil إضافة إلى شركة أمكو Amco ، بنس أويل Pennz Oil ، ينوكال Unocal ، رامكو Ramco ، مكديرموت انترناشيونال McDermott International ، لوك أويل الروسية Luk Oil ، وشركة البترول التركية TAPO ، وسوكار الأذربيجانية Socar ، ودلتا ونمو السعوديتان Delta-Nimr ، أما بالنسبة لجمهورية كازخستان فإن شركة شيفرون الأمريكية تقود مجموعة من الشركات وتحظى بحصة الأسد . .

وتشكل الشركات الأمريكية العملاقة المكونة من خمس شركات أقوى حضور في أذربيجان وتسيطر على حصة الأسد في الكونسرتيوم بالنسبة لاتفاقية تم التوقيع عليها في باكو في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤م في صفقة بلغت قيمتها ٧,٥ مليار دولار تشمل التنقيب عن النفط واستخراجه واستثماره في ثلاثة من أكبر الحقول النفطية في أذربيجان وهي أزيري Azeri ، شيراق Chirag ، وقنشيلي Guneshli ، ويقدر الاحتياطي القابل للاستخراج في تلك الحقول بحوالي ٤ مليار برميل[٢٣] .

---

(٢٢) Report No 11792, AZ July 9 1993, p7

(٢٣) Europ Oil, Vol 6 Issue 5 may, 1995, p25

ذهبت بعض التقديرات إلى أن احتياطي النفط في أذربيجان بما في ذلك المغمور في مياه بحر قزوين بحوالي ٤٠ مليار برميل . كما يقدر احتياطي حقول شاك دينز Shak Denz جنوب أزيري وحقول شيراق ما بين ٣ و٥ مليار برميل ، أما حقول كاباز Kapaz القريبة من قنشيلي فيقدر احتياطيها بين ٥ , ١ و٣ مليار برميل . المرجع السابق ص ٢٨ .

اكتشف حقل قنيشيلي Guneshli في أعماق بحر قزوين في عام ١٩٨٠م في الوقت الذي كان يتراجع الإنتاج من حقول نفطية أخرى ، وفي عام ١٩٩١م كان حقل قنشيلي يمثل ٥٧٪ من الإنتاج الكلي لأذربيجان ، مما جعل الشركات النفطية الروسية تتحمس للتنقيب عن النفط في مناطق عديدة حيث اكتشفت ثلاثة حقول كبيرة خلال الثمانينات .

Azerbaijan, Country Economic Memorandum Report, NO 11792 - AZ, World Bank, July 9, 1993 p115.

ويتكون الكونسرتيوم الذي وقع اتفاقا في شهر سبتمبر ١٩٩٤م مع حكومة أذربيجان من ١٢ شركة بترولية عالمية لتطوير حقول أزيري Azeri شيراق Chirag وكذلك حقول قنشيلي Gu-neshli في أعماق بحر قزوين ، وقد بلغت قيمة العقد حوالي ٥ , ٧ مليار دولار أمريكي للاستثمار في مدة ١٥ عاما وعلى مرحلتين تكون المرحلة الثانية منها قد أنجزت مد خطوط الأنابيب لتصدير النفط للأسواق العالمية وذلك في حوالي سنة ١٩٩٩ إضافة إلى العمل على حفر آبار جديدة تمتص كميات كبيرة من النفط الخام مثل شاك دنز Shach Deniz الذي تكمن فيه مئات ملايين الأطنان من النفط الخام(٢٤) .

لاشك أن الحضور الأمريكي ممثلا في شركاته له أثر كبير في اتخاذأي قرار داخل الكونسرتيوم ، مما يرجح مصالح الشركات الأمريكية على غيرها ، وبالتالي سيكون لذلك انعكاس إيجابي على قدرة الحكومة الأمريكية في خدمة مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مستقبلا ومن ثم التأثير على السياسة الاقتصادية وغير الاقتصادية للحكومة الأذربيجانية ، كما أن ذلك الحضور سيمكن واشنطن من التأثير على باكو في تعاملاتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص مع تركيا ، إيران وباقي جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا ، وقد يسبب ذلك صداما في المستقبل بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة حول تلك الجمهوريات ولكن في الوقت الحاضر أو على الأقل في المدى القصير وربما المتوسط لكل من واشنطن وموسكو مصالح تحرص على كل منهما على عدم إثارة الآخر ، حيث إن الأولى تبحث عن إيجاد موطئ قدم لها في تلك المنطقة ، أما الثانية فهي بحاجة إلى المساعدات والقروض المالية الأمريكية والأوروبية للاستمرار في بناء وإصلاح اقتصادها(٢٥) .

---

(٢٤) IMF, Azerbijan Republic, Recent economic Developments, November 1995, pp77 - 79.

(٢٥) تواجه روسيا عدة مشاكل مع الدول الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، فهناك مثلا قضية زحف الناتو شرقا لضم دول من شرق أوروبا لعضويته ، وهذا كما تراه روسيا خطرا يهدد أمنها ومصالحها ، والأمر الآخر هو ازدياد الاهتمام الأمريكي وحضورها القوي في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز عن طريق تواجد شركاتها الاستثمارية وخاصة النفطية منها ، وهذا كذلك من وجهة النظر الروسية يشكل خطرا على مصالحها وحدودها السياسية والاقتصادية في المنطقة ، بنفس الوقت الذي فيه ترى موسكو مخزون النفط والغاز الكبير في آسيا الوسطى والقوقاز يمثل لها بعدا اقتصاديا استراتيجيا ، حث يظهر ذلك من خلال اندفاع الشركات الروسية للحصول على حصص مناسبة في الصفقات التي تتم مع الشركات العالمية ، وأنه من المفيد اقتصاديا التواجد الأمريكي ليتسنى لروسيا المشاركة من خلال ذلك . وعلى العموم فإن التحرك الأمريكي وخاصة في موضوع حلف الناتو المتزامن مع انفرادها على الساحة الدولية على الأقل في الوقت الراهن أدى ولى تحرك موسكو نحو الصين والهند في محاولة لخلق واقع جديد يحد من الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية وربما لفسح الطريق لخلق تعددية قطبية مستقبلا .

وتنص أهم فقرات الاتفاقية الموقعة في ٢٠ سبتمبر من عام ١٩٩٤م على أن الاتفاق يخص مراحل تطوير حقول أذربيجان النفطية وهي أذيري ، شيراق ، والأجزاء المغمورة بالمياه من حقول قنشيلي وذلك لمدة ٣٠ عاما ، تحصل حكومة أذربيجان بموجبه على ٨٠٪ من الأرباح وذلك بعد خصم جميع الأموال الأساسية التي استثمرت للتنقيب وتطوير تلك الحقول النفطية بما فيها تحصيل رأس المال وتكاليف النقل خارج البلاد ، ويتم تقسيم بقية الأرباح بين أعضاء «الكونسرتيوم» حسب النسبة المقررة لكل عضو(٢٦) .

كما وافق الكونسرتيوم بأن يدفع ٣٠٠ مليون دولار أمريكي كمبلغ إضافي لأذربيجان نصفها لمصادقة البرلمان على الصفقة و٧٥ مليونا عندما يصل الإنتاج النفطي من الحقول المستثمرة ٤٠٠,٠٠٠ برميل يوميا والباقي عندما يبدأ التصدير عبر خطوط الأنابيب إلى الأسواق العالمية ، ويكون موعد الاتفاق على نقل النفط الأذربيجاني عبر خطوط الأنابيب إلى الأسواق العالمية في مدة أقصاها أربع سنوات ونصف .

وتمثل الإتفاقية على الأقل في المدى القصير مكسبا لحكومة أذربيجان التي تعاني من مشاكل عديدة وخاصة الاقتصادية منها ، وقد حصلت باكو على ١٥٠ مليون دولار من الكونسرتيوم عندما قامت بالتصديق على الاتفاقية في نوفمبر ١٩٩٤م وذلك بعد أقل من شهرين على الاتفاق ، كما أن دخول شركات عملاقة ولها سمعتها الدولية سوف بلاشك تساعد على طمأنة الشركات الأخرى التي تضع في الاعتبار مسألة الاستقرار في تلك الجمهورية .

كما أن هناك حقولا أخرى مكتشفة ولكنها بحاجة للتطوير وقابلة للاستثمار ، فمثلا هناك مشروع تطوير حقل شاخ دنيز النفطي حيث قدرة كلفته بحوالي ٤ مليار دولار ، وقد حققت إيران نجاحا عندما استطاعت المشاركة بنسبة ١٠٪ في هذا المشروع ، حيث سبق أن نجحت الولايات المتحدة بالتأثير على باكو في منع إيران من المشاركة في تطوير ثلاثة حقول نفطية في

---

(٢٦) EIU Country report, 3rd Quarter, 1994, pp 33 - 34.

EIU Country report, 4th Quarter, 1994, pp 35 -36.

النسبة المقررة لكل عضو هي : شركة البترول الأذربيجانية الحكومية (سوكار) Socar ٢٠٪ ، شركة النفط البريطانية (برتش بتروليم) BP ١٢,٧٪ ، أمكو Amco ١٧,٠١٪ ، لوك أويل الروسية Lukoil ١٠٪ ، بنز أويل Pennzoil ٩,٨٢٪ ، يونوكال Unocal ٩,٥٢٪ ، ستيت أويل Statoil ٨,٥٦٣٪ ، مكدورموث McDermott ٢,٤٥٪ ، رامكو Ramco ٢,٠٨٪ ، شركة النفط التركية Tpao ١,٧٥٪ ، دلتا ـ نمر Delta - Nimer ١,٦٨٪ . أذربيجان عقدت صفقات حتى وقت إعداد هذا البحث بحدود ٢٦ مليار دولار . .

بحر قزوين وهي أزيري وشيراق وغنشيلي ، وتقدر احتياطيات حقل شاخ دنيز بنحو ٤٠٠ مليار متر مكعب من الغاز و٢٠٠ مليون طن من المكثفات و١٠٠ مليون طن من النفط الخام[٢٧] .

ويتوقع أن تستطيع أذربيجان بعد إتمام تطوير حقولها الرئيسية أن ترفع إنتاجها من النفط الخام بشكل تدريجي ومستمر حتى يصل إلى ٣٣ مليون طن (بقيمة تقدر بحوالي ٥ , ٣ مليار دولار) حتى سنة ٢٠٠٦ وذلك في حالة تنفيذ المشروع كما هو مخطط له دون أن يواجه أي معوقات .

إن دخول الشركات النفطية وسباقها المحموم في تلك الجمهوريات لا يعني أن هناك استعجالا من الشركات الاستثمارية في المجالات الأخرى للدخول في مغامرات في الوقت الحاضر حيث المرجح أن كثيرا منها سينتظر حتى تتأكد من ثلاثة أمور هامة وهي مسألة الأمن والاستقرار وموضوع أنابيب النفط سواء كان ذلك عبر روسيا أو عبر جورجيا وتركيا لتصريف المنتجات النفطية إلى الأسواق العالمية ، ومسألة التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار بحيث تضمن حقوق المستثمر الأجنبي .

كما وقع عقد رباعي يمثل الكونسرتيوم الثاني ويضم كلا من لوك أويل الروسية ٥ , ٣٢٪ ، بنز أويل الأمريكية واجيب الإيطالية لكل منها ٣٠٪ ، وشركة النفط الوطنية الأذربيجانية ٥ , ٧٪ ، وتبلغ قيمة الصفقة حوالي ٣ مليارات دولار يتم استثمارها في تطوير حقل قرة باخ النفطي البحري في أذربيجان ، وتقدر احتياطيات الحقل ما بين ٨٠ و١٥٠ مليون طن من النفط يتم استخراجها على عدة مراحل ، منها الدفعة الأولى في سنة ٢٠٠٣م كمرحلة أولى ويبلغ استثمارها حوالي ٧ , ١ مليار دولار ويبقى على المرحلة الثانية حوالي ٣ , ١ مليار دولار ، ويقوم الكونسرتيوم الأول باستثمار حقول أزري شيراق وقنتشيلي[٢٨] .

ويتوقع أن تحتاج أذربيجان إلى أموال ضخمة لتتمكن من بناء قاعدة نفطية يكون لها اعتبارها في الأسواق العالمية ، وحتى يتم تطوير الحقول غير المتطورة في المناطق غير البحرية off shore فإن السناريو المحتمل هو احتياج أذربيجان إلى استثمار حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي منها حوالي ١٠ مليارات حتى عام ٢٠٠٠م ويتضمن ذلك قرابة ٢ مليار دولار لمد خطوط الأنابيب حتى تتمكن من تصدير نفطها ، كذلك قرابة ٥ , ١ مليار لاكتشاف حقول نفطية جديدة[٢٩] .

---

(٢٧) عالم النفط مجلد ٢٨ عدد ٤٥ ، ٢٧ مايو ١٩٩٦م .

(٢٨) الحياة ١١/ ١١/ ١٩٩٥م الشرق الأوسط ١١/ ١١/ ١٩٩٥م

(٢٩) Azerbaijan, Country Economic Memorandum Report, NO 11792 - AZ, World Bank, July 9, 1993 p130.

إن التطورات المتلاحقة في الجمهوريات السوفيتية السابقة تثير موسكو من حين لآخر على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وهذا ربما يكون إلى حد ما يتفهمه الكثيرون ، حيث إن سنبعين عاما من السيطرة الروسية ليس أمرا سهلا حتى ينتهي كل شيء دون أن تحقق موسكو مكاسب على هذين الصعيدين ، لذا فإنها تحاول على الصعيد السياسي أن تضمن أن لا يكون هناك تدخل خارجي في تلك الجمهوريات قد يؤثر على أمنها أو ينهي دورها على الساحة الدولية ، أما على الصعيد الاقتصادي فبدون شك تصر على أنه يجب عدم الإضرار بمصالحها ، وأنه بنفس الوقت الذي تتسابق الدول والشركات الأجنبية على الاستثمار في مجال النفط والغاز والمعادن الأخرى في تلك الجمهوريات فإنه يجب عدم تجاهل روسيا ، وأنه لابد أن يكون لها مكان مميز وأن تكون شريكا في أي صفقة مهمة ، وقد اتضح ذلك التوجه من خلال بعض الحقائق الجوهرية المتمثلة في إصرار روسيا في التنقيب عن النفط والغاز ، واعتراضها على أذربيجان وتركمانستان وكازخستان حول التنقيب عن النفط والغاز في بحر قزوين حيث ترى أنه لا يحق لأذربيجان أن تنفرد وحدها بل يجب أن يكون هناك اتفاق فيما بين الدول المطلة على بحر قزوين حول الكيفية التي يتم فيها تقسيم الحصص ، وإصرارها الدائم على أهمية المشاركة الروسية في مشاريع مد الأنابيب لنقل النفط إلى الأسواق العالمية(٣٠) .

لقد كانت احتجاجات موسكو على باكو تستند على أن بحر قزوين مياه مغلقة ولا تخضع للمعاهدات البحرية الدولية التي تخص قانون البحار ، وتبرر ذلك بأن الاتحاد السوفيتي السابق قد وقع اتفاقية مع إيران سنة ١٩٤٠م والتي أشار أحد بنودها إلى أن بحر قزوين يعتبر مياها مغلقة لا تخضع للقانون الدولي للبحار وأنه ليس جزءا من أعالي البحار .

لاشك أن ردود فعل موسكو كانت تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة بحر قزوين تخدم مصالحه حيث إنها لا تملك احتياطيا نفطيا كبيرا قرب سواحلها على بحر قزوين مقارنة بما تملكه كازخستان وأذربيجان ، ولكنها كذلك تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب عدة ، في الوقت نفسه كورقة ضاغطة على الجمهوريات المطلة على بحر قزوين وخاصة أذربيجان ، كما أنها تريد من ذلك أن تحقق مكاسب اقتصادية من خلال المشاركة في التنقيب عن النفط والمعادن

(٣٠) بعد مفاوضات استمرت عدة سنوات وقعت روسيا وكازخستان اتفاقا مهما في ٧ يوليو ١٩٩٨ ينص على تقسيم الجزء الشمالي من بحر قزوين بين الدولتين وترسيم الحدود بينهما مما يتيح لما تقاسم الاحتياطي النفطي الكامن في هذا الجزء من بحر قزوين . وينص الاتفاق على أن الموارد في قاع البحار على جانبي الحدود ملك للدولة التابع لها ومن ثم يقدم الحماية القانونية لتنفيذ أعمال التنقيب عن النفط والغاز . وبهذا الاتفاق أصبح موقف روسيا التي لا تملك سوى كميات قليلة من النفط قرب سواحلها على بحر قزوين يميل أكثر من أي وقت مضى إلى موقف كازخستان وأذربيجان المؤيدتين لتقاسم مناطق بحر قزوين . الشرق الأوسط ، ٧ يوليو ١٩٩٨ . الحياة ، ٧ يوليو ١٩٩٨ .

الأخرى ، وأن يكون لها النصيب الأكبر في مد خطوط الأنابيب من أذربيجان وكازخستان من خلال مرورها عبر أراضيها حيث إن ذلك سيحقق لها عوائد مالية كبيرة عندما يبدأ نقل النفط إلى الأسواق العالمية ، ومن المحتمل أن تزداد تلك العوائد في المستقبل والتي تقدر مبدئيا بـ ٣٢٠ مليون دولار سنويا[٣١] . لذا يتضح أن ردود فعل موسكو تكتيكية وأنه من المستبعد أن تتخذ أي إجراء ضد أذربيجان والجمهوريات الأخرى الواقعة على بحر قزوين وذلك طالما أنها مستفيدة اقتصاديا ، مما يعني أن ذلك سينعكس إيجابا على مستقبل مصالحها الاستراتيجية .

أما ردة فعل باكو على الموقف الروسي فإنه مادامت أذربيجان ليست طرفا في اتفاقية عام ١٩٤٠م بين الاتحاد السوفيتي السابق وإيران ، وبما أنها أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة فإنها لا تخضع لتلك الاتفاقية ولا تعترف بها ، ولذا فإنه من وجهة نظر باكو يجب إعادة النظر في تلك المعاهدة والعمل على وضع صيغة جديدة يصبح على أساسها بحر قزوين مقسم إلى عدة مناطق مائية مغلقة بحيث تصبح كل دولة مسؤولة عن مياهها ، وحيث لا يوجد في القانون الدولي ما يعرف بمثل هذا المفهوم فإن أذربيجان مقتنعة بأن هناك حالات قانونية شبيهة تصلح على أن تطبق على بحر قزوين كالبحيرات التي تقسم حدود البلدان المطلة عليها مثلا .

أما بالنسبة لإيران وهي أحد الدول المطلة على بحر قزوين واستبعدت من أهم الصفقات النفطية مع أذربيجان ، والتي هي تقريبا الخاسر الوحيد ضمن دول المنطقة المطلة على بحر قزوين فيما يتعلق بمواضيع الاستثمار في مجال النفط والغاز فإنها لم تجد أمامها من خيار سوى تأييد الموقف الروسي ، كما تؤيد أنه في حالة استخراج النفط أو التنقيب عنه في بحر قزوين فإن ذلك يجب أن يكون بالاتفاق فيما بين الدول المطلة عليه ، كما أن طهران في نفس الوقت لا تخفي قلقها من أن التنقيب عن النفط في بحر قزوين من قبل أذربيجان قد يكون له انعكاسات بيئية خطيرة في المستقبل على منطقة قزوين حيث إن معظم الأراضي الإيرانية التي يزرع فيها الأرز تقع بالقرب من سواحل بحر قزوين ، وبما أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها بما فيها الاقتصادية التي تعتبر من أولويات أهدافها فإنه عندما لمحت باكو بأن إيران قد تحصل على نسبة حوالي ٥٪ من حصة أذربيجان البالغة ٢٠٪ في اتفاق الكونسرتيوم النفطي الموقع في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤م

---

(٣١) EIU Country report, 3rd Quarter, 1994, pp 33-34.

EIU Country report, 4th Quarter, 1994, pp 30 - 40.

حدد كونسورتيوم خطوط أنابيب قزوين الذي تساهم فيه شركة النفط العمانية رسوم نقل النفط الخام من حقول تنجيز الكازخستاني عبر خط الأنابيب الذي يمر بالأراضي الروسية إلى مرفأ نوفوروسيسك على البحر الأسود بـ ٢٥ دولارا للطن ، كما أن معدل الزيادة في الرسوم سيتمشى مع مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة على أن يكون أعلى سعر ٣٨ دولارا ، علما أن تصدير النفط الكازخستاني عبر خط الأنابيب سيبدأ في أواخر عام ١٩٩٩ . الشرق الأوسط عدد ٦٦٨٣ ، ١٦/ ٣/ ١٩٩٧م .

بدأت طهران وكأنها مستعدة لأن تنحاز لجانب أذربيجان لتوقيع اتفاق يرضي باكو بالنسبة لمسألة بحر قزوين أو على الأقل القبول بحل وسط يكون مرضيا لجميع الأطراف(٣٢) .

أما بقية الجمهوريات المطلة على البحر فكانت مواقفها بين مؤيد أو متحفظ ، فمثلا كازاخستان أيدت موقف روسيا ، وظلت تركمنستان الدولة الوحيدة التي تراقب الوضع رغم أن العديد من الدلائل تشير إلى أن موقفها كان الأقرب لأذربيجان حيث إن لديها احتياطات جيدة من النفط في بحر قزوين وهذا ربما سيدفعها أن تحذو حذو أذربيجان ، ومن جهة أخرى تظل تركمنستان مستاءة وغير راضية من الوضع حول استغلال الثروات النفطية في ما يسمى بمثلث منطقة بحر قزوين الذي مازال يشهد توترا بسبب المخزن النفطي ، ويشتد ذلك التوتر كلما تم توقيع اتفاقيات للتنقيب عن النفط خاصة من جانب أذربيجان التي تواجه معارضة من وقت لآخر من قبل تركمنستان التي لا تخفي احتجاجها الشديد على «الاعتداء على مصالحها المشروعة» كما تدعي(٣٣) .

---

(٣٢) طبقا لبعض التقارير فإن أذربيجان قررت بيع جزء من حصتها في الكونسورتيوم والبالغة ٢٠٪ حتى تستطيع أن تمول حصتها في هذا الاتحاد وربما أن إيران تسعى بكل ما تستطيع للدخول كجزء من الكونسورتيوم فإنها وافقت طبقا لبعض التقارير بأن تدفع مبلغا وقدره ٥ , ١ مليار دولار من حصة أذربيجان البالغة ٧ , ١ مليار على أن تحصل ما نسبته ٥٪ من مجموع الحصص الموزعة ، وعلى أية حال فإن هناك شكوك حول قدرة إيران في الوقت الراهن على المضي في اتفاق مثل هذا حيث أنها تعاني من مشاكل اقتصادية مما يجعلها تعاني من صعوبات للحصول على مبلغ كهذا . إلا أن هناك أملا في أن تستطيع إيران المشاركة حيث أنها تملك مزايا عديدة منها الجوار الجغرافي والذي سيسهل نقل النفط من أذربيجان إلى الأسواق العالمية سواء عبر أنابيب النفط أو حتى الناقلات إلى الموانئ البحرية . وقد يتحقق هذا إذا تحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة مما سيكون له الأثر المباشر في تحسن علاقات باكو مع طهران وبالتالي فسيكون الأمر أقل صعوبة بأن تتعامل مع الدول المجاورة في القوقاز وآسيا الوسطى ، ورغم كل هذه فإنه لم يتم اتفاق حول بيع أذربيجان ما نسبته ٥٪ لإيران وربما تكون واشنطن وراء ذلك . وبدلا من ذلك قامت شركة أذربيجان البترولية AIOC في شهر أبريل ١٩٩٥م ببيع ٥٪ على شركة أكسون الأمريكية EXXON وكذلك على شركة النفط التركية TPAO مما سبب أزمة في العلاقات ما بين أذربيجان وإيران ، وقد سبق تلك الأزمة توترا في العلاقات بين البلدين كان سببها اتهام باكو طهران في تورطها بدعم أرمينيا في حربها مع أذربيجان حول ناقرون كارباخ . وقد تبع أزمة أبريل من عام ١٩٩٥م أزمات أخرى متلاحقة زادت من تأزم العلاقات بين البلدين .

(٣٣) أدى توقيع اتفاق شركتي «لوك أويل» و«روزنفت» الروسيتين من جهة وشركة نفط أذربيجان «سوكار» من جهة أخرى في ٤ يوليو ١٩٩٧م على صفقة تتناول تطوير حقول كاباز إلى صدمة كبيرة لعشق أباد التي احتجت رسميا وبشدة لدى موسكو إذ أن تركمنستان تعتبر كاباز والتي تطلق عليها اسم «ساردار» الواقعة في منطقة بحر قزوين جزء من سيادتها وتطالب بإلغاء الصفقة التي تعتبرها اعتداء على مصالحها المشروعة ، بل إن تركنستان تدعي كذلك ملكية اثنين من أكبر الحقول الجرفية «أزيري» و«شيراق» واللذين تستغلهما أذربيجان بمساعدة مجموعة من الشركات النفطية العالمية التي وقعت اتفاقا مع أذربيجان في سبتمبر ١٩٩٤م . وقد سبب احتجاج عشق آباد إحراجا لموسكو التي كانت دائما وبقوة تعارض أي إجراءات من طرف واحد وتطالب بحل جماعي يرضي كافة الأطراف المتنازعة على وضع بحر قزوين في الوقت الراهن . ولاشك أن تلك التطورات ستزيد من حدة الخلاف والتنافس بين جميع الدول المطلة على بحر قزوين التي تطمع في ثروات تلك المنطقة الدفينة . الحياة ، عدد ١٢٥٥١ ، ١١ يوليو ١٩٩٧م .

أما ردود فعل روسيا واحتجاجاتها في الوقت الراهن ومهما بلغت فهي لا تعدو كونها إبلاغ رسالة لأذربيجان والجمهوريات الأخرى والمتعاملين معها من دول وشركات بأن موسكو يجب أن يكون لها اعتبار مهم وأن تكون في مصاف الدول المستفيدة من أي صفقة تتم في إطار التنقيب والاستثمار في مجال النفط والغاز ، وأنه يجب عدم تجاوز أي خطوط قد تضر بمصالح روسيا الاقتصادية والاستراتيجية ، لذا فإن أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى تتفهم المواقف الروسية على الأقل في الوقت الراهن ، وتدرك أن مشاركتها في أي صفقة تتم أمر شبه حتمي لا يمكن تجاهله ، فمثلا عندما تم التوقيع على الاتفاق الرباعي في ١٠ نوفمبر ١٩٩٥م لتطوير حقل قرة باخ النفطي البحري في أذربيجان والذي يعتبر ثاني صفقة بعد اتفاق سبتمبر ١٩٩٤م كان حضور الروس هذه المرة قويا وبلغت حصة لوك أويل الروسية ٥ , ٣٢٪ (حصة لوك أويل من الصفقة الأولى لم تزد على ١٠٪) أي حوالي ثلث الصفقة والمقدر حجم الاستثمارات اللازمة لها بحوالي ثلاثة مليار دولار ، أما شركة بنز أويل الأمريكية و«اجيب» الإيطالية فقد حصلت كل منهما على ٣٠٪ وما تبقى وهي نسبة ٥ , ٧٪ فكان من نصيب شركة النفط الوطنية الأذربيجانية[٣٤] ، لاشك أن التواجد الروسي القوي ضمن هذا الكونسورتيوم يؤكد الاهتمام بالجانب الاستثماري الذي بدوره سيؤكد استمرارية التواجد الروسي عن طريق شركاته وبالتالي انعكاس ذلك على الجوانب الاستراتيجية والسياسية بهدف المحاولة لتعزيز أهميتها المستقبلية على الساحة الدولية .

مجال الغاز:

يشكل إنتاج الغاز في أذربيجان نسبة متدنية حيث بلغ فقط ٥٥٪ من احتياجاتها الاستهلاكية ، ويعود ذلك إلى سياسة ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي التي لم يعر اهتماما كافيا لاكتشاف وتطوير حقول الغاز في هذه المنطقة ، وقد ساعدت تلك السياسة إلى تراجع الإنتاج وبشكل ملحوظ منذ عقد الثمانينات[٣٥] .

---

(٣٤) يقع حقل «قرة باخ» على بعد حوالي ١٠٠ كيلو متر عن العاصمة الأذربيجانية باكو ، وقد قدر خبراء النفط احتياطي هذا الحقل بما يتراوح بين ٨٠ و١٥٠ مليون طن من النفط ويتوقع أن يبدأ استخراج الدفعة الأولى في حوالي سنة ٢٠٠٣م وسيكون استثمار الأموال اللازمة على مرحلتين : المرحلة الأولى بمبلغ ٧ , ١ مليار دولار أما المرحلة الثانية فهي حوالي ٣ , ١ مليار دولار . الحياة ، ١١/ ١١/ ١٩٩٥م .

(٣٥) Azerbaijan, Country Economic Memorandum, Report No 11792, World Bank, July 9, 1993, p116.

فمنذ بداية الثمانينيات وكما هي الحال بالنسبة للنفط ومستوى إنتاج الغاز في أذربيجان يتراجع بنسبة حوالي ٨٪ سنويا ، انظر إلى الجدول رقم (٥) وسجل التراجع منذ ١٩٩١ معدل ١٠٪ ، وانخفض الإنتاج في عام ١٩٩٢ مثلا إلى ٣٣٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٢ عندما وصل إلى ١٥ مليار متر مكعب وكان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ذلك هو التراجع السريع في الإنتاج من حقول باكر Bakher التي كانت تمثل ٥٠٪ من الإنتاج المحلي[٣٦] .

جدول رقم (٥)
إنتاج الغاز الطبيعي في أذربيجان

ت(مليار متر مكعب)

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
إنتاج	٩,٢٤	٨,٠	٧,٤	٦,٣٠٠	٦,٠٠٠	٦,٢٠٠	٥,٩
تصدير	٥,٤٢٤	٥,٩٩٦	٩٥١	*	*	*	*
استيراد	١٣,١١٤	١٤,١٧٠	٥,٢٦٣	*	*	*	*

المرجع : **Azerbaijan Country Economic Memorandum, Report No 11792, World Band, 9/7/ 1993, pp119-20**

BP Statistical Review of World Energy, 1997, p6-23

* المعلومات غير متوفرة

BP Statistical Review of World Energy, 1997, p6-23

إن المشكلة الرئيسية التي تخيم على مستقبل العرض والطلب للغاز الطبيعي في أذربيجان التراجع السريع في الإنتاج OUTPUT من الحقول المنتجة في الوقت الراهن والذي يتراوح ما بين حوالي ٨٪ إلى ١٠٪ سنويا ، أما على المدى الطويل فإن الحقول الجديدة والتي ربما يتم اكتشافها مستقبلا قد تساهم في التقليص من استيراد الغاز الطبيعي في السنوات القادمة ، ولكن سيظل استيراد الغاز يشكل نسبة كبيرة بحيث لن تستطيع الكمية المنتجة محليا أن تجعل أذربيجان مكتفية ذاتيا حتى ربما على الأقل عام ٢٠٠٠م أو ما بعد ذلك .

وحيث إن الغاز كان ومازال يعتبر من أهم موارد الطاقة وخاصة في أوروبا الشرقية وجمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي ، وبناء على الاحتياطيات الكبيرة في جمهورية أذربيجان فقد شرعت سلطات تلك الجمهورية في الماضي على تطوير الغاز كطاقة رئيسية

(٣٦) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

للاستخدامات المحلية حيث يعتمد على ٨٠٪ منه للاستخدامات المنزلية ، وكذلك قطاع كبير من الصناعة يعتمد على الغاز كإحدى مصادر الطاقة الرئيسية . ورغم أن حقول باكار Bakhar تعتبر من أكبر الحقول المنتجة للغاز ، إلا أن تراجع إنتاجها في الثمانينات جعل أذربيجان تضطهر وبشكل كبير الاعتماد على الغاز المستورد وخاصة من جمهورية تركمنستان الغنية بالاحتياطيات الهائلة من الغاز ، حيث وصل على سبيل المثال ما استوردته من تلك الجمهورية إلى أكثر من ٢,٥ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٤م فقط .

لقد واصل الغاز الطبيعي تراجعه في أذربيجان ، وسجل ذلك التراجع منذ عام ١٩٩١م معدل ١٠٪ سنويا ، في نفس الفترة بدأ وبشكل ملحوظ يرتفع سعر الغاز المستورد من تركمنستان وخاصة منذ عام ١٩٩٣م ، مما اضطر أذربيجان إلى المحاولة جاهدة إلى رفع إنتاجها من الغاز وخاصة من منطقة قنشيلي Guneshli وذلك منذ أواخر عام ١٩٩٤م ، رغم أن ذلك لا يفي بمتطلباتها على المدى المتوسط أو الطويل ، وإنما أكثر الاحتمالات لسد الحاجة ولو بشكل مؤقت ، ورغم أن هناك بوادر تحسن في زيادة كمية الإنتاج إلا أن مشكلة التراجع لن تحل في السنوات القادمة بناء على ضعف الإمكانيات الإدارية والمادية والآلية المتوفرة لدى جمهورية أذربيجان والمخصصة لمجال الاستكشاف والتطوير في قطاع الغاز ، إضافة إلى محدودية مشاركة الاستثمارات الأجنبية مقارنة بجمهورية تركمنستان الغنية بالغاز والتي تعتبر من أهم مناطق جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال .

أدوات تصنيع واستخراج النفط

كانت أذربيجان أهم جمهورية ضمن ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي في إنتاج وتصنيع الآلات المستخدمة في استخراج وتصنيع النفط حيث بلغت ٦٥٪ من مجموع ما كانت تصنعه كافة الجمهوريات السوفيتية سابقا ، وقد مكنها ذلك من توظيف أكثر من ١٣,٠٠٠ ألف عامل ، وساعدت تلك المصانع إلى حد ما على الحصول على العملة الصعبة ، إضافة إلى أهميتها بالنسبة لأذربيجان كدولة نفطية مما يمكنها أن تستمر في الإنتاج والتنقيب وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الجمهوريات السوفيتية سابقا التي ربما تفضل تلك المعدات المصنعة في أذربيجان ليس لجودتها حيث إنها أقل جودة من مثيلتها وخاصة تلك المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن بسبب قيمتها التي تقل بكثير عن ما هو مصنع في الدول الغربية .

ورغم أن باكو تعمل جاهدة لإعادة مجد تلك الصناعة إلا أنها في الوقت الراهن تواجه عقبات وصعوبات مختلفة من أهمها مايلي :

١ ـ أن أذربيجان كانت تستورد في الماضي وفي ظل وجود الاتحاد السوفيتي بعض المواد الخام اللازمة لتصنيع الآلات والمعدات من بقية جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وبأسعار رخيصة جدا ، أما اليوم فإن أذربيجان لا تستطيع أن تحصل على تلك الميزات ، مما يسبب لها مشكلة بالنسبة لتوفير الأموال اللازمة وخاصة بالعملة الصعبة .

٢ ـ مع دخول الشركات النفطية الأجنبية لروسيا الاتحادية ، كازخستان ، أذربيجان ، وتركمنستان وبعض الجمهوريات الأخرى بدا واضحا أن تلك الشركات تفضل الآلات والمعدات المصنعة في الولايات المتحدة لاعتبارات عديدة منها النوعية والجودة والمعايير المطبقة في تلك الدول التي تفضل المعايير التي يوصي بها معهد البترول الأمريكي (API) .

٣ ـ تحويل بعض المصانع الحربية الروسية إلى مصانع للأغراض المدنية ومنها تصنيع المعدات والآلات المختصة بتصنيع وإنتاج واستكشاف النفط .

٤ ـ حتى ولو استطاعت الشركات الأذربيجانية المتخصصة بهذا المجال تطوير صناعتها فإن قدرتها التسويقية محدودة اليوم سواء في جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي أو إلى بقية دول العالم مما ينعكس سلباعلى تصريف وتسويق معداتها .

ورغم كل ذلك فإن الفرصة مازالت مهيأة حتى تستطيع أذربيجان إنقاذ تلك الصناعة ، وقد تنجح الشركات الأذربيجانية في تسويق منتجاتها إذا أثبتت قدرتها على تنفيذ الخطوات التالية رغم صعوبة تحقيقها على المدى القصير :

١ ـ زيادة قدرتها الإنتاجية ووضع استراتيجية محددة من البداية تلائم أسواق جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي .

٢ ـ تطوير منتجاتها بحيث تصبح مطابقة لمعايير المعهد الأمريكي للنفط API

٣ ـ تطوير قسم الخدمات وصيانة تلك المعدات بحيث يكون هناك استعداد وقدرات تامة للقيام بكل ما تتطلبه تلك الأجهزة من إصلاح وصيانة حتى لا تشكل عائقا بالنسبة لاستخراج النفط .

وحتى تستطيع الشركات الأذربيجانية المتخصصة في هذا المجال وخاصة شركة ازنفماش Az-nefumash تحقيق تلك الاستراتيجية فإنه قد يكون ضروريا وعلى المدى المتوسط تخصيصها ومن

ثم دعوة الشركات الأجنبية كشريك استثماري مما يدعمها في قضية التطوير ، الخبرة ، التكنولوجيا ، الإدارة والتسويق[٣٧] .

جمهورية كازاخستان

تمتاز كازاخستان بأنها تحتضن احتياطيات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي إضافة إلى الفحم ، حيث كانت إحدى كبريات الدول المنتجة أكبر منتج للطاقة بين جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي .

فقد احتلت المرتبة الثانية بين جمهوريات إنتاج كانت ثاني أكبر جمهورية لإنتاج النفط الخام الذي كان يشكل نصف ما كانت تنتجه الجمهوريات السوفيتية السابقة مجتمعة خارج روسيا الاتحادية ، كما أنها ثالث أكبر منتج للفحم وسادس أكبر منتج للغاز الطبيعي ضمن الخمس عشرة جمهورية التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي ، ويمثل النفط الخام حوالي ١٥٪ من مجموعة صادراتها ، حيث بلغت قيمة الصادرات من الطاقة حوالي ٥ مليار دولار في عامل ١٩٩١م بموجب الأسعار الدولية[٣٨] .

لقد بلغ إنتاج كازاخستان من النفط الخام عام ١٩٩١ حوالي مليون طن أي ما يعادل حوالي ٥٧٠ ألف برميل يوميا ، وسجل تراجعا تدريجيا في السنوات اللاحقة ليبلغ حوالي ٤٤٠ ألف برميل يوميا في سنة ١٩٩٥م انظر الجدول رقم (١٠) ، وكان وراء ذلك التراجع عوامل عدة من أهمها أن حقول كاراجانك Karachaganak وتنجيز Tengiz واجهت مشاكل عديدة سواء كانت فنية أو مالية في محاولة لتطويرها وخاصة بين الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٩١ ، كما أن القدرة الإنتاجية من الحقول الجديدة المكتشفة واجهت كذلك بعض الصعوبات ، حيث تراجع الإنتاج بالنسبة لحقول مانقيشلاكنفت Mangshlakneft التي كانت تنتج حوالي ٥٠٪ من نفط كازاخستان إلى حوالي ١١٪ أو ٥ ,١ مليون طن خلال العام ١٩٩٢ ، واستمر التراجع بنسبة تراوحت ما بين ٣ ,٥٪ حتى عام ١٩٩٥ . وعلى ضوء تلك التراجعات سواء فيما يخص النفط أو الغاز وبناء على حقائق جديدة فقد قدر الاحتياطي من النفط الكازاخستاني في عام ١٩٩١م ما بين ١٦٠٠ ـ ٢١٠٠ مليار طن (حوالي ١٢ إلى ١٥ مليار برميل) ، إضافة إلى ما بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠ مليار متر مكعب من الغاز[٣٩] .

---

(٣٧) Azerbaijan Report No 11792 - AZ - July 9, 1993 p.121.

(٣٨) Kazakhstan, the Transition to a Market Economy, WB, Washington, D.C. 1993 p.106.

(٣٩) نفس المرجع ص ١٠٧ ـ ١٠٨

وكما هي الحال بالنسبة لأذربيجان فإنه منذ استقلال جمهورية كازاخستان وعدد من الشركات تتنافس وتتسابق للاستثمار في مجال النفط والغاز في تلك الجمهورية ، فشركة شيفرون Chevron الأمريكية بدأت استثماراتها بالتركيز على حقول تنجيز Tengiz العملاقة (تقدر بعض المصادر احتياطياتها ما بين ٦ و ٩ مليارات من البراميل) لتطويرها حيث وقعت اتفاقيات بهذا الخصوص ، وبلغت استثماراتها ما يتجاوز ٢٠ مليار دولار ، ويشاركها في المشروع الذي تساهم فيه بنسبة ٥٠٪ كل من شركة موبيل وكازاخستان اللتين تملكان كذلك ٢٥٪ لكل منهما ، واتجهت شركات أخرى مثل برتش غاز وأجيب Britishgas/Agip في اتحاد فيما بينها لتطوير حقول غاز كاراجنك Kar-chaganak إضافة إلى أن شركة ألف Elf الفرنسية دخلت كذلك في مجال استثمار النفط والغاز وخاصة التنقيب والتطوير في منطقة اكتيبنسك Aktyubinsk[٤٠] .

ويبلغ إنتاج كازاخستان من الغاز الطبيعي في الوقت الراهن حوالي ما بين ٨ ـ ٥ ,٨ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا يتم إنتاج حوالي نصفها من حقول كاراجنك Karachaganak ومن ثم يتم تصديرها إلى اورينبرغ Orenburg في روسيا لغرض تحويلها Processing ، وتستورد كازاخستان حوالي ١٥ مليار متر مكعب من الغاز من تركمنستان أوزبكستان وروسيا[٤١] .

كما أن شركات عدة تستثمر في مجال الغاز مثل برتش غاز British Gaz اجيب Agip قازبروم Gasprom وحكومة كازاخستان خاصة في حقل غاز كوندينست Condensate العملاق والذي تقدر فيه الاحتياطيات الممكن استخراجه بحوالي ١٦ ترليون قدم مكعب منها حوالي ٦ ,٢ مليار متر مكعب من الغاز المكثف Condensate ستنتج في الأربعين سنة القادمة وذلك بمعدلها الحالي الذي يصل إلى ١ مليار متر مكعب بالسنة .

البعض مثل شركة توتال الفرنسية يعتقد أنه قد تصبح كازاخستان مصدرا رئيسيا للغاز الطبيعي إلى أوروبا ابتداء من العام ٢٠١٠ عندما تصبح الإمدادات الروسية أقل جدوى وفقا لتوقعات العام ١٩٩٦م ، وقد ساعد هذا الاعتقاد بالفعل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي بلغت حتى عام ١٩٩٦م في حدود ملياري دولار ، ولكن ما تطمح إليه حكومة كازاخستان هو حصولها على استثمارات تبلغ نحو ٤٠ مليار دولار[٤٢] .

---

(٤٠) المرجع السابق ص ١٠٨ ، انظر كذلك الشرق الأوسط ، ٢٩/ ٤/ ١٩٩٦م ، كذلك عدد ٦٣١٥ في ١٣/ ٣/ ١٩٩٦م ، وعدد ٦٣١٦ في ١٤/ ٣/ ١٩٩٦م .

(٤١) المرجع السابق ، ص ١١٠ ـ ١١١ .

(٤٢) عالم النفط ، عدد ١٣ ، مجلد ٩٢ .

ويؤكد العديد من خبراء النفط المتفائلين أن حقول تنجيز Tengiz وكاراجنك Kar-achaganak تبدو واعدة ، وتقدر بعض المصادر أن حقول تنجيز وكورولیف Korolev تملك ٢٥ مليار برميل من النفط ، وتأمل شركة شيفرون Chevron أن تستطيع في سنة ٢٠١٠م إنتاج كميات تجارية تصل إلى حوالي ٧٠٠,٠٠٠ برميل يوميا من تلك الحقول لبيعها في الأسواق العالمية[٤٣] .

ورغم هذا التفاؤل فإن هناك اختلافا حول تقدير هذه الاحتياطيات فشركة البترول البريطانية قدرتها بنحو ٥,٢ مليار برميل من النفط وهذا لا يتعدى ٠,٥ في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية وهناك تقديرات أخرى ترفع الرقم ١٥,٦مليار برميل وهذا حوالي ١,٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي ، وبالنسبة للغاز حوالي ١,٨ ترليون متر مكعب ، وهناك تقديرات أخرى ومنها المصادر الكازاخستانية التي ترى أن الاحتياطيات الكامنة في الجزء الكازاخستاني من بحر قزوين وحده قد تصل إلى ٥٠ مليار برميل من النفط ، وحوالي ١٥ مليار برميل من المكثفات ، و٨ ترليون متر مكعب من الغاز[٤٤] ، وهذا بطبيعة الحال تفاؤل قوي في الوقت الراهن كان له أثر كبير في استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال ، ولكن رغم ذلك فإن هناك شكوكا حول هذه التقديرات من قبل بعض الشركات التي ترى أن من الضروري التحقق من صحة المعلومات قبل المجازفة والاندفاع نحو الدخول في مشاريع استثمارية في هذا المجال .

ويصر العديد من الخبراء الكازاخستانيين على أن مستقبل كازاخستان بالنسبة لثرواتها النفطية والغازية واعد مما يمكنها أن تتبوأ مركزا مرموقا بالنسبة لسوق الطاقة العالمية ، ويذهب بعض كبار المسؤولين الرسميين وعلي رأسهم وزير النفط والغاز إلى أبعد من ذلك حيث يؤكد أن «هناك الكثير مما يجعل كازاخستان متأكدة أن دورها سيوازي دور العراق والكويت حيث تحتوي كازاخستان على احتياطيات نفطية تصل إلى ٢٤ مليار طن مما سيجعلها في المستقبل كما تكهنت بعض الشركات النفطية وعلى رأسها شركة موبيل في مصاف أكبر عشر بلدان منتجة للنفط في العالم وذلك خلال العقدين القادمين ، ويزيد من تلك التفاؤل بين بعض مسؤولي شركات النفط الغربية أن برنامج التخصيص الذي وضعته حكومة كازاخستان سيسهل من عملية المشاركة الأجنبية ، وسيتيح الفرصة أمام المستثمرين الأجانب للمشاركة في معظم مشاريع النفط

(٤٣) Euroil, Vol 6 Issue 9, September 1995, pp. 31-42.

(٤٤) عالم النفط مجلد ٢٧ عدد ١٢ ,١٠اكتوبر ١٩٩٤م .

والغاز بدءا بوحدات الإنتاج وانتهاء بالمصافي ويعتبر برنامج التخصيص في كازاخستان فريدا من نوعه مقارنة بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، وقد ساعد ذلك بالفعل على اجتذاب الاستثمارات التي بلغت حتى عام ١٩٩٦م في حدود ٢٠ مليارا ، ولكن ما تطمح إليه حكومة كازاخستان هو حصولها على تدفقات استثمارية مالية تبلغ نحو ٤٠ مليار دولار[٤٥] .

جمهورية تركمنستان

تركمنستان دولة غنية بمواردها وخاصة من الغاز الطبيعي والنفط ، وكانت واحدة من أهم جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي في إنتاج الطاقة ، وفي الوقت الراهن تعتبر ثاني أكبر منتج للغاز من بين تلك الجمهوريات المستقلة بعد روسيا الاتحادية ورابع أكبر منتج في العالم ، كما أنها رابع منتج للنفط بين الدول المستقلة ، ورغم ذلك فإن استهلاكها من تلك الموارد يعتبر محدودا بسبب قلة كثافة سكانها ومحدودية قاعدتها الصناعية ، حيث أدى ذلك إلى أن أصبحت ثاني أكبر مصدر للطاقة من بين الدول الخمسة عشر لتصل صادراتها من الطاقة حوالي ٨٥٪ للدول المستقلة من المجموع الكلي لصادراتها الخارجية ، وتمثل صادراتها من الغاز للمجموع الكلي من صادراتها حوالي ٩٥٪ ، وتصدر حوالي ٩٥٪ من تلك الطاقة إلى وسط وشرق أوروبا ،[٤٦] وحيث أن تركمنستان كانت تبيع غازها لتلك الدول بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار العالمية فقد أثر ذلك بشكل كبير على دخل الجمهورية من العملة الصعبة ، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٢م بلغت قيمة صادرات تركمنستان من الطاقة ٣٠٠ مليار روبل (١١ ,١ مليار دولار) مقابل ٥ مليارات روبل (٣٥٠ ,١ مليون دولار) فقط من وارداتها ، وكان نصيب الغاز الطبيعي من صادراتها بالعملة الصعبة حوالي ٧٠٠ مليون دولار أمريكي ويمثل هذا المبلغ حوالي ٧٠٪ من المجموع الكلي للعملة الصعبة للبلاد خلال العام ، ويعتبر ذلك الدخل متدنيا جدا وذلك بسبب بيعها الغاز بأسعار متدنية ، حيث إنه كان بمقدورها أن تحصل على حوالي ٥٤٠ مليار روبل (٢ مليار دولار) من العملة الصعبة لو كان البيع بالأسعار العالمية[٤٧] .

---

(٤٥) عالم النفط ، مجلد ٢٥ ، عدد ١٣ .

(٤٦) World Bank Country Study, Tturkmenstan, 1994, Washington, DC.

(٤٧) المرجع السابق ، ص ١٤٨

كان سعر صرف الروبل ٢٧٠ مقابل الدولار الواحد في هذه الفترة .

ازداد إنتاج الغاز في تركمنستان بشكل كبير ما بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٨٩م حتى وصل إلى ٨٩ ,٩ مليار متر مكعب ، ولكن بعد استقلال الجمهورية بدأ في التراجع وكان ذلك واضحا عندما انخفض إلى ٨٤ ,٣ مليار متر مكعب في عام ١٩٩١ واستمر بالانخفاض ووصل إلى ٦٤ مليار متر مربع في عام ١٩٩٢م .

وتقدر الاحتياطيات الفعلية للغاز في تركمنستان اليوم بحوالي ١ ,٨ ترليون متر مكعب ، ورغم ذلك فإن القدرة الإنتاجية للغاز في تركمنستان تواجه في الوقت الراهن مشاكل من أهمها القدرة التكنولوجية لتطوير حقول الغاز ، والقدرة التحويلية لتمكين استمرارية تحسين وتطوير حقول الغاز والمضي في اكتشافات جديدة .

والأهم من كل ذلك هو أن تركمنستان تواجه مشاكل عديدة وجوهرية بالنسبة لتصدير منتجاتها من الغاز خارج ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي ، مما جعل عشق أباد تبحث عن الوسائل والتمويلات الممكنة لتذليل العقبات ، فمثلا على المدى المتوسط فإن تركمنستان لديها خياران للحصول على العملة الصعبة من الأسواق العالمية وذلك عن طريق تطوير وسائل نقل غازها إلى الأسواق العالمية ، وذلك من خلال بناء أنابيب نقل الغاز وربطها بأنابيب عبر بعض الدول المجاورة لتكون جاهزة لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية ، والأمر الآخر هو عدم التركيز على تصدير الغاز فقط ، وإنما بناء على احتياطياتها الهائلة بناء مشاريع للصناعات الكيماوية ومشتقاتها من الغاز ومن ثم تصديرها إلى الخارج حيث إن ذلك سيواجه عقبة أقل من مسألة تصدير الغاز ، إضافة إلى ذلك فإن الأهمية القصوى تظل مطلبا ملحا وضروريا في الاستمرار في لإيجاد كل الوسائل الممكنة كبناء خطوط الأنابيب لتصدير غازها إلى الأسواق الدولية حيث يعتبر أحد أهم المصادر للحصول على دخل من العملة الصعبة لبناء اقتصاد تلك الجمهورية والاندماج بشكل طبيعي في نظام السوق الرأسمالية .

وعلى أية حال تملك تركمنستان عدة خيارات لتصدير غازها عبر الأنابيب سواء كان ذلك عن طريق تركيا إلى أوربا أو عبر إيران إلى الخليج ، أو عبر الأراضي الأفغانية (أحد الخيارات المفضلة) وصولا إلى باكستان لإمدادها بالغاز ومن ثم إمداد السوق الدولية عبر الموانىء الباكستانية ، كما أنها مرشحة كذلك لإمداد الصين بالغاز عبر أنابيب كانت أصلا موجودة تربط وتركمنستان بطاجيكستان ويبقى تطويرها ومدها إلى الأراضي الصينية .

إن تكاليف مد أنابيب لنقل الغاز إلى الأسواق الأوروبية ستكون مرتفعة جدا حيث تقدر مبدئيا ما بين ٤ و ٨ مليارات دولار وذلك حسب الطريق التي ستمر بها تلك الأنابيب وقدرتها الاستيعابية ، ومع أن الحماسة بالنسبة للمستثمرين الأجانب ليس كبيرا للمغامرة ببناء خطوط أنابيب لنقل غاز تركمنستان حتى تتأكد ضمانات حقيقية حول حجم الاحتياطات فإن هناك بعض الشركات قامت بالمغامرة بتوقيع اتفاقيات لبناء خط أنابيب غاز عبر الأراضي الأفغانية إلى باكستان .

لقد استطاعت تركمنستان رفع إنتاجها من الغاز منذ الفترة ١٩٦٦م ووصل إلى قمة ارتفاعه في عام ١٩٨٩ ليبلغ ٩ ,٨٣ مليار متر مكعب ، ولكن ما لبث أن تراجع إلى ٩ ,٨١ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٠م ، ثم بعد ذلك واصل الانخفاض بشكل كبير ليصل إلى ٩ ,٧٨ مليار متر مكعب في عام ١٩٩١م ، واستمر الانخفاض في السنوات اللاحقة حيث سجل في عام ١٩٩٢م ١ ,٥٦ مليار متر مكعب ، ثم بلغ مستويات متدنية في عام ١٩٩٤م ليصل إلى ٢ ,٣٣ مليار متر مكعب ، واستمر التراجع كذلك ليصل في عام ١٩٩٥ إلى ١ ,٣٠ مليار متر مكعب ، وعاود الارتفاع بشكل ضعيف جدا في العام ١٩٩٦م ليبلغ ٨ ,٣٢ مليار متر مكعب[٤٨] .

وتقدر تكاليف برامج الاستثمارات حتى ربما سنة ٢٠٠٥م لتطوير حقول الغاز وبناء البنية الضرورية لزيادة حجم صادراتها من الغاز بمبالغ ضخمة قد تصل إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار موزعة على ٦ إلى ١٠ سنوات[٤٩] . كما أن دولة تركمنستان تعمل جاهدة في محاولة لرفع إنتاجها ، وتعتزم مضاعفة صادراتها من الغاز خلال عام ١٩٩٧ ليصل إلى أكثر من ٤٠ مليار متر مكعب بارتفاع يصل إلى ١٦ مليار متر مكعب عما كانت عليه الحال في عام ١٩٩٦ حيث انخفض إنتاجها إلى ٢٤ مليار برميل متر مكعب[٥٠] .

جمهورية أوزبكستان

تملك أوزبكستان كميات ضخمة من موارد الطاقة الطبيعية بما في ذلك كميات هامة من الغاز الطبيعي ، النفط الخام والفحم ورغم ذلك فقد كانت ومازالت أوزبكستان دولة موردة للطاقة ، وتعتبر أوزبكستان ثالثة أكبر جمهورية فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي بعد تركمنستان وروسيا في إنتاج الغاز الطبيعي مما جعلها تعتمد عليه كمصدر للطاقة في معظم احتياجاتها حيث شكل حوالي ٦٦٪ من المجموع الكلي لاستهلاك أنواع مصادر الطاقة بما في ذلك الفحم والنفط ، وبعكس تركمنستان فقد استمر إنتاجها من الغاز يرتفع تدريجيا من ٣ ,٣٢ مليار متر مكعب في

---

(٤٨) Petroleum Economist, October 1996 p. 31.
The Europa World Year Book 1996, p. 320
BP Statistical Review of World.Energy 1996, p.23.
BP Statistical Review of World Energy 1997, p.23

(٤٩) Turkiminstan, a World Bank Country Study, WB, Washington D.C. 1994 p. 152.

(٥٠) ستقوم تركمنستان بالاتفاق مع شركة جازبروم الروسية Gasbrom بتصريف ٥٠٪ من الإنتاج المتوقع لعام ١٩٧٧ حيث ستقوم بتصدير ٢٠ مليار متر مكعب إلى أوروبا ، بينما تقوم تركمنستان بتصريف ٢٠ مليار متر مكعب ببيعها على عملائها التقليديين في أوكرانيا وجمهوريات منطقة القوقاز . الشرق الأوسط ، عدد ٦٥٩٦ ، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٦م .

عام ١٩٨٥م ليصل إلى ٧ ,٤٥ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٦م ، وبزيادة بلغت ٦ ,١٥ مليار متر مكعب عما انتجته تركمنستان في نفس الفترة رغم أن الثانية تمتاز باحتياطياتها الهائلة ، وتعتبر تركمنستان ضمن أكبر عشر دول لإمداد الغاز في العالم ، ورغم ذلك فهي تستورد أكثر من ٦٠٪ من احتياجاتها من النفط للاستهلاك المحلي[٥١] .

وتبدي أوزبكستان تفاؤلا كبيرا حول إمكانية زيادة الاحتياطي من الغاز عن طريق الاكتشافات الجديدة ، ويدعم هذا التفاؤل الزيادة الملحوظة في الاحتياطي منذ سنوات ، حيث قدر في أوائل ١٩٩٣ بحوالي ١٨٨٣ مليار متر مكعب ويكفي ذلك لمدة ٤٤ عاما على أساس الكمية المنتجة في الوقت الراهن ، وقدر الاحتياطي المؤكد بحوالي ٦٦ ترليون قدم مكعب في نهاية عام ١٩٩٥م[٥٢] .

أما بالنسبة للنفط فقد تراوح إنتاج أوزبكستان بمعدل سنوي ما بين ٨ ,٢ إلى ٣ ,٣ مليون طن وخاصة ما بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٢ ، حيث يشكل ذلك جزءا ثانويا من إمدادات الطاقة الرئيسية ويستخرج النفط الذي يعود تاريخه إلى حوالي ١٨٨٠م من منطقة وادي فرغانة Fergana Valley ، أما الغاز فيستخرج من جنوب البلاد بالقرب من الحدود مع تركمنستان ، وكما هي الحال بالنسبة للغاز فإن الإنتاج من النفط يواصل ارتفاعه السنوي منذ أوائل التسعينيات خاصة من المناطق الجديدة المستكشفة حديثا بنفس الوقت الذي يتراجع فيه إنتاج النفط من حقول النفط القديمة ويصل ذلك التراجع إلى حدود ١٥٪ ويعود ذلك ليس فقط لنضوب بعض الحقول وإنما كذلك لقدم المعدات غير القادرة على الإنتاج ، وضعف الإمكانيات التكنلوجية والمادية .

السيناريو المتفائل هو افتراض أن الاستثمارات المحلية أو الأجنبية متوفرة لتمويل مشاريع التطوير في مجال النفط والغاز وخاصة ما تم اكتشافه حديثا من حقول النفط في منطقة وادي فرغانة فإن أوزبكستان في العام ١٩٩٧م ستكون مكتفية محليا بالنسبة للنفط دون الحاجة لاستيراده بل إنها تستطيع في العام ١٩٩٨م أن تبدأ في عملية التصدير من الفائض عن حاجتها المحلية ، كما أن تصدير الغاز الطبيعي بناء على هذا السيناريو سينمو بسرعة ليرتفع من ٦ ,٢ مليون متر مكعب إلى حوالي ٥ ,٢٢ مليون متر مكعب في نهاية سنة ١٩٩٧م ، انظر الجدول رقم (٦) .

---

(٥١) Uzbekistan, An Agenda for Economic Reform, Washington, D.C. 1993, pp. 137-140.

BP Statistical Review of World Energy 1996, p.23.
BP Statistical Review of World Energy 1997,p 23.

(٥٢) مرجع سابق ، ص ١٤٠

Uzbekistan, An Agenda for Economic Reform

BP Statistical Review of World Energy 1996, P.20.

جدول رقم (٦)
واقع الطاقة في أوزبكستان وسناريو المستقبل

(mtoe)

	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠
الانتاج من النفط الخام	٢, ٨	٣, ٣	٤, ٦	٥, ٦	٦, ٥	٨, ٠	٩, ٦	١١, ٣
النفط المستورد	١٠, ١	٥, ٥	٤, ٣	٢, ٠	ـ	ـ٢, ١	ـ٤, ٢	٥, ٩
النفط المستهلك محليا	١٢, ٩	٨, ٨	٨, ٩	٧, ٦	٦, ٥	٥, ٩	٥, ٤	٥, ٤
الانتاج من الغاز الطبيعي	٣٢, ٩	٣٤, ٦	٣٦, ٠	٣٧, ٦	٤٠, ٠	٤٠, ٠	٤٨, ٠	٥٦, ٤
الغاز المستورد	ـ٢, ٨	ـ٢, ٦	ـ١٠, ١	ـ١٩, ١	ـ١٩, ٦	٢١, ٧	٣٢, ٣	٤١, ٨
الغاز المستهلك محليا	٣٠, ١	٣٢, ٠	٢٥, ٩	١٨, ٥	٢٠, ٤	١٨, ٣	١٥, ٧	١٤, ٦

المرجع : **Uzebekistan, An Agenda for Economic Reform, World Bank, Washington DC, 1993 p. 149**

أنابيب النفط والغاز:

بما أن جمهوريات آسيا الوسطى والقوفاز الإسلامية الغنية بالنفط والغاز لا تطل على بحار تتصل عبرها بالعالم بما فيها الجمهوريات المطلة على بحر قزوين (يطل على بحر قزوين إضافة لتلك الجمهوريات كل من روسيا الاتحادية وإيران) فإن النفط يحتاج إلى خطوط أنابيب حتى يصل إلى الأسواق العالمية ، ولأن موضوع بناء مثل تلك الخطوط يعتبر استثمارا ناجحا سواء كان ذلك بالنسبة للشركات أو الدول التي يمر عبر أراضيها ، فقد استقطب دولا إقليمية مجاورة لتلك الجمهوريات وشركات عالمية معظمها ذات خبرة في هذا المجال للتنافس على الفوز بمثل هذه المشاريع العملاقة التي لاشك أن لها إيجابيات عديدة سواء كانت اقتصادية أو استراتيجية أو حتى سياسية وذلك عندما تمر عبر أراضي تلك الدول .

لقد كانت روسيا وتركيا وإيران من أشد الدول منافسة لإقناع جمهوريات وسط آسيا والقوقاز والشركات النفطية العالمية بجدوى مرور خطوط الأنابيب عبر أراضيهم ، ورغم أن إيران كانت متحمسة في البداية لمثل تلك المشاريع إلا أنها وجدت أن الحضور القوي للشركات الغربية وعلى وجه الخصوص الأمريكية منها قد أثر في قدرتها على استقطاب تلك الجمهوريات وخاصة أذربيجان وكازاخستان ، وزاد من ذلك حدة أن واشنطن كانت تعمل على عزل إيران دوليا

وإقليميا واقتصاديا ، ولذا فإنه يبدو أن طهران توصلت إلى قناعة بأنه لا جدوى للدخول في منافسة في الوقت الراهن مادامت أن هناك ظروفا قاهرة لا تستطيع التغلب عليها ، إضافة إلى ذلك فإن إيران تعاني من مشاكل اقتصادية قد تشل من قدرتها في الدخول في مشاريع عملاقة في الوقت الراهن

ومنذ أن بدأت عملية التنافس على نقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية من جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان من خلال بناء خطوط أنابيب وقع الاختيار في بادىء الأمر على الأقل على أربع اختيارات (انظر إلى الشكل رقم ١) أساسية وهي :-

الأول : عبر الأراضي التركية حتى شواطئها على البحر الأبيض المتوسط .

الثاني : عبر جورجيا إلى ميناء باتومي .

الثالث : عبر الأراضي الروسية في استخدام أنابيب نفط موجودة عبر الأراضي الشيشانية والتي تنتهي في ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود .

وقد تم بالفعل إيجاد حل لمشكلة تصريف النفط الكازاخستاني في المستقبل من خلال الاختيار الثالث وخاصة من حقول تنجيز إلى الأسواق الدولية ، وتشكل كونسرتيوم منذ عام ١٩٩٢م لمد خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كيلو متر لنقل النفط الكازاخستاني إلى البحر الأسود (بتكلفة قُدرت٤ من ٢ ,١ إلى ٥ ,١ مليار دولار) ولكنه واجه مشاكل عديدة طيلة خمس سنوات من أهمها مطالبة شركة شيفرون وجمهورية كازاخستان بخفض حصة سلطنة عمان التي تعتبر شريكا أساسيا بحجة أن هذه الخطوة تعكس استثماراتها المحدودة حسب ما أكدته شركة شيفرون التي استطاعت في نهاية الأمر أن تنجح في إقناع عمان في التوقيع على اتفاق نهائي في أبريل ١٩٩٦م لبناء خط أنابيب بحر قزوين والذي بموجبه تم خفض حصتها من ٥٠٪ إلى ٢٥٪ ومن ثم إلى ٧٪ ، وضم هذا الاتفاق أيضا كلا من موسكو بنسبة ٤٤٪ (يخصص منها لكل من شركة لوكويل ودوزنفت الروسيتان ٥ ,١٢٪ و ٥ ,٧٪) ، وتحصل وكازاخستان ٧٥ ,٢٠٪ منها ٧٥ ,١٪ لشركة مونايغاز الكازاخستانية لتصبح حصة تلك الدول الثلاث والشركات المنتمية إليها ٧٥ ,٧١٪ ، ويتم توزيع الباقي وهو نسبة ٢٥ ,٢٨٪ على بقية الشركات النفطية الثمان وحصلت على أعلى نسبة فيها شركة شيفرون ١٥٪ ، موبيل ٥ ,٧٪ ، وبرتش غاز واجيب الإيطالية ٢٪ لكل منهما ، واوريكس الأميركية ٧٥ ,١٪ لكل منهما ، وسيتولى تنفيذ المشروع شركتا موبيل وشيفرون ، ويتوقع أن ينتهي بناء الخط في العام ١٩٩٩م ليبدأ بعد ذلك

تصدير النفط الكازاخستاني من حقول تنجيز إلى الأسواق الدولية حيث يتوقع أن تصل ذروة الإنتاج من تلك الحقول في أوائل القرن إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا[٥٣] .

أما الاختيار الرابع والغرض منه نقل الغاز من تركمنستان إلى الأسواق العالمية (انظر إلى الشكل رقم ١) فقد وقع الاختيار على بنائه بحيث يمر عبر الأراضي الأفغانية ليصل إلى الأراضي الباكستانية والهندية بغرض تمويلهما بالغاز مع إمكانية شحنه إلى الأسواق العالمية عبر الموانىء الباكستانية ، وقد اقترحت شركتا يونوكال الأمريكية ودلتا السعودية بناء خط لتصدير الغاز التركماني عبر أفغانستان إلى مدينة سوى بمقاطعة بلوخستان جنوب غرب باكستان وسوف ينقل خط الأنابيب ما بين حوالي ٢٠ ، و ٢٥ مليار متر مكعب من الغاز في السنة من حقل دولت أباد الذي مازال بحاجة إلى تطويره وستكون مسافة الأنبوب حوالي ١٢٧١ كلم عبر غرب أفغانستان[٥٤] ورغم أن هذه الخطوة قطعت شوطا لابأس به من الدراسات والاقتراحات ، إلا أنها واجهت نكسة عندما اتخذت حركة طالبان الافغانية . . . التي نصبت نفسها حكومة لأفغانستان وتسيطر على أكثر من ثلثي أراضي أفغانستان ـ قرارا باستبعاد شركة يونوكال الأمريكية من مشروع مد الخط عبر أراضيها وإعطاء المشروع إلى شركة بريداس الأرجنتينية[٥٥] .

يتيح هذا الاتفاق ـ والذي كان من المفترض أن يتم لولا اعتراض طالبان ـ انتقل غاز تركمنستان إلى الأسواق العالمية ، وستبلغ طاقة الأنبوب حوالي ٢ مليار قدم مكعب يوميا ، تنتج تركمنستان حاليا حوالي ٣٥ مليار متر مكعب من الغاز يصدر حوالي ٧٠٪ منها إلى جمهوريات سوفيتية سابقة تعاني من الديون المتراكمة وعدم القدرة على سداد قيمة الغاز ، قدرت تكاليف بناء الخط بحوالي ثلاثة مليارات دولار وعلى أساس أن ينقل حوالي ٥٧٠ مليون متر مكعب في اليوم ، ويقضي الاتفاق بأن تخصص تركمنستان حوالي ٧٠٠ مليار متر مكعب على الأقل للمشروع وتضمن تسليمها عبر خط الأنابيب ويكون للشركتين دلتا ويونوكال حق شراء الغاز ونقله إلى باكستان ومن ثم تسويقه عالميا بنسبة ٦٠٪ ليونكال و ٤٠٪ لدلتا[٥٦] .

---

(٥٣) الشرق الأوسط ، ٢٩/ ٤/ ١٩٩٦م و ٢٩/ ٧/ ١٩٩٧م . عالم النفط ، عدد ٤٢ ، مجلد ٢٨ ، عالم النفط ، عدد ١٣ ، مجلد ٢٩ .

الشرق الأوسط ، عدد ٦٣١٥ ، ١٣/ ٣/ ١٩٩٦م . الشرق الأوسط ، عدد ٦٣١٦ ، ١٤/ ٣/ ١٩٩٦م .

(٥٤) عالم النفط مجلد ٢٨ عدد ٢٤ ، ١٥ يناير ١٩٩٦م كذلك ٦ نوفمبر ١٩٩٥ ، مجلد ٢٨ عدد ١٦ .

(٥٥) الحياة عدد ١٢٤٦١ ، ٤/ ٤/ ١٩٩٧م .

(٥٦) عالم النفط ٦ نوفمبر ١٩٩٥ مجلد ٢٨ عدد ١٦ ، الشرق الأوسط عدد ٦٢٦٠ ١٨/ ١/ ١٩٩٦م الوطن الكويتية ٢٦/ ١/ ١٩٩٦م .

كما أن هناك مشاريع متعددة لبناء خطوط أنابيب جديدة أو تطوير وتجديد خطوط كانت أصلا موجودة ، فمثلا هناك مشاريع موزعة على عدة مراحل لمد أنابيب إلى البحر الأسود ، منها المرحلة الأولى ٢٥٠ كيلومتر خط جديد يبلغ قطره ٤٠ بوصة يمتد بين كروبوتكن Kropotkin وروسيا ومن ثم إلى ميناء البحر الأسود شمال نوفوروسيسك (انظر إلى الشكل رقم ١) ، وسيقوم كذلك خط أنابيب موجود أصلا وبسعة ٢٨ بوصة وطوله حوالي ٥٠ كيلومترا بنقل النفط إلى كروبوتكن من تكورتسك Tikhoretsk ويبلغ قيمة المشروع ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ مليون دولار ويأمل أن ينتهي هذا المشروع في عام ١٩٩٧ ، ليصبح مبدئيا قادرا على نقل حوالي ١٥ مليون طن من النفط سنويا من روسيا ، كازاخستان ، وأذربيجان ،[٥٧] إن إكمال المرحلة الثانية من مشروع خط الأنابيب لنقل النفط من غرب كازاخستان بما في ذلك حقول تنجيز وكذلك من أذربيجان سوف يكون عاملا مهما في زيادة تصدير النفط بشكل كبير ليصل ما بين ٦٢ و ٧٥ مليون طن سنويا .

كما أن هناك مشاريع أخرى لنقل الغاز التركمنستاني ، ومنها ما بدأ إنشاؤه فعلا ، حيث بدأت أعمال إنشاء خط أنابيب الغاز بين تركمنستان وإيران الذي يبلغ طوله ٢٠٠ كيلومتر (انظر إلى الشكل رقم ١) وسينقل الغاز التركماني بمعدل ١,٥ مليار متر مكعب سنويا في المراحل الأولى على أن تزداد طاقته تدريجيا حتى تصل إلى ٨ مليارات متر مكعب سنويا في مراحل لاحقة[٥٨] .

إن مثل هذه المشاريع تعد من أهم المجالات الاستثمارية التنافسية الضخمة في مجال النفط والغاز بعد توقيع اتفاقية ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤ بين أذربيجان والكونسورتيوم ، وقد أدى هذا التنافس إلى كثرة التبريرات بين الدول المجاورة مثل روسيا وتركيا حول جدوى نقل البترول والغاز اقتصاديا ومخاطر أو أمان الأنابيب العابرة لأراضي تلك الدول ، فتركيا على سبيل المثال والتي تدعم وجهة نظرها الولايات المتحدة الأميركية ترى أن قصر المسافة (مقارنة بالمسافة عبر الأراضي الروسية مرفأ نوفوروسيسك) بين بحر قزوين حيث يستخرج النفط الأذري والبحر الأبيض

---

(٥٧) سيكون بمقدور النفط أن يصل إلى تكرتسك عبر الخطوط النفطية الموجودة أصلا من سامارا SAMARA بروسيا ، وليسجانسك LISICHANSK في أوكرانيا ، وباكو BAKU عاصمة أذربيجان كما أن كميات إضافية من النفط المعد للتصدير ستأتي من حقول غرب سيبريا ومناطق الفولجا والأورال وكذلك غرب كازاخستان بما في ذلك حقول تنجيز وأذربيجان -VOL GA/URALS) .

(٥٨) عالم النفط مجلد ٢٩ عدد ١٣ .

المتوسط حيث يتم نقل النفط إلى الأسواق الأوروبية والعالمية ذات جدوى اقتصادية من حيث انخفاض الرسوم والعائدات التي ستتقاضاها أنقرة مقارنة بالرسوم التي ستتقاضها موسكو ، أما الأمر الآخر فإن أنقرة ترى كذلك أن خط الأنابيب عبر أرضيها أكثر أمانا من الأراضي الروسية ، خاصة خطوط الأنابيب إلى مرفأ نوفوروسيسك الذي يمر عبر الأراضي الشيشانية والتي يبدو أنها لن تكون مستقرة مادام الشيشان يصرون على الاستقلال وموسكو تصر على المواجهة وإبقاء تلك الأراضي تحت سيادتها بالقوة .

أما وجهة النظر الروسية فترى أن الجدوى الاقتصادية من نقل النفط عبر أراضيها أفضل بكثير من تركيا خاصة وأن تمويل هذا المشروع لا يتطلب أكثر من ٥٥ مليون دولار لإعادة بناء وصيانة خط الأنابيب الموجود أصلا والذي ينتهي بميناء نوفوروسيسك وأنه بالإمكان بعد إجراء الصيانة خط الأنابيب الموجود أصلا والذي ينتهي بميناء نوفوروسيسك وأنه بالإمكان بعد إجراء الصيانة وبعض التعديلات أن يشغل بأقصى طاقته ، في حين إن خط الأنابيب عبر تركيا سيتطلب إنشاؤه حوالي ٢٥٠ مليون دولار أي حوالي خمسة أضعاف المبلغ المطلوب للخط الروسي . ومع احتدام الصراع بين اسطنبول وموسكو فقد تعهدت الأولى بأن لا تمانع من تمويل المشروع عبر أراضيها في محاولة لسد الطريق على موسكو ، في الوقت نفسه لا تخفي الشركات ذات العلاقة قلقها من قدرة روسيا على الحفاظ على الاستقرار في الشيشان والذي بدوره ينعكس سلبا على ضمان نقل النفط عبر أراضيها ، لذا فقد حاول الروس برهنة أنهم قادرون على الإمساك بزمام الأمور في الشيشان من خلال الحرب الضروس التي شنتها القوات الروسية ودمرت المدن الرئيسية في الشيشان وخاصة قروزني وغودبرميس والتي دارت رحاها لأكثر من ثلاثة أعوام أي منذ أواخر عام ١٩٩٣م تقريبا(٥٩) .

وحيث إن موسكو لم تكن راضية عن ماحققته في الاتفاق الذي وقع في سبتمبر من عام ١٩٩٤م ، لذا فقد أصرت على أن لا تمر الجولة الثانية دون تحقيق أكبر قدر ممكن يعوض ما فقدته في الجولة الأولى ، وحيث إن الشركات العاملة في أذربيجان وكازاخستان في إطار الكونسرتيوم قد توصلت إلى قناعة بأن موسكو ستكون سببا في وضع عراقيل قد تؤثر على استثماراتها في القوقاز وبحر قزوين فقد يكون من الأفضل إيجاد حل توفيقي يرضي الطرفين (أي روسيا وتركيا) ويتمثل بنقل النفط الأذربيجاني عبر خطين على النحو التالي :-

(٥٩) الرياض ، ١٧/ ١/ ١٩٩٥م

الأول : شمالا من أذربيجان وكازاخستان مرورا بالأراضي الروسية حتى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود عبر قروزني وبعد ذلك يتم نقل النفط بواسطة الناقلات البحرية .

الثاني : جنوبا من باكو عبر الأراضي الجورجية ثم الأراضي التركية وصولا إلى مرفأ جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط يتم بعد ذلك نقله بواسطة ناقلات النفط البحرية إلى الأسواق العالمية(٦٠) .

لاشك أن تلك التسوية إذا تمت تعتبر نصرا لموسكو حيث استطاعت أن تفرض شروطها وتسحب البساط من الأتراك رغم القلق والشكوك حول مستقبل نقل النفط عبر الأراضي الروسية ومن ثم الشيشانية التي لا يمكن أن تضمن مسألة الاستقرار في تلك المنطقة مستقبلا ، حيث قد يعود القتال في المستقبل مرة أخرى لاسيما وأن الشيشان دائما يصرون على استقلالهم وإعلان دولتهم الحرة .

وبالرغم من مرور عدة سنوات على الاستثمارات والاتفاقيات الموقعة في مجال النفط والغاز فإن المخاوف حول جدوى الاستثمار استمرت تدفعها أسباب وتحديات اقتصادية وسياسية وأمنية متعددة الأشكال ومختلفة الجوانب ، فعلى الجانب الاقتصادي مثلا تشكل مسألة حقيقة كمية الاحتياطات الفعلية والمشاكل التي قد تواجه تلك الدول بالنسبة للإمدادات النفطية أمرا بالغ الأهمية ، وسياسيا تتمثل في مستقبل استقرار الأنظمة في المنطقة ، وأمنيا سواء كان ذلك داخليا

---

(٦٠) إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم بقوة وجهة النظر التركية ولو كان ذلك بطريقة سرية حيث أن واشنطن لا تريد معاقبة موسكو في الوقت الحاضر خوفا من تحالف روسي إيراني عراقي قد يخلق نظاما إقليميا جديدا تنضم إليه دول في صراع مع الولايات المتحدة ، كما أن واشنطن استطاعت عزل إيران عن أي صفقة تتعلق بالتنقيب أو الاستثمار في مجال النفط في أذربيجان ولا تريد أن تكون موسكو عاملا في إدخال إيران في أي صفقة مع أذربيجان في الوقت الحاضر وتسعى كذلك إلى إبعاد إيران عن التعامل مع بلدان أخرى على بحر قزوين مثل كازاخستان وتركمنستان حيث المفاوضات جارية مع تلك الدول حين كتابة هذا البحث للوصول إلى اتفاقيات مماثلة كالتي وقعت مع أذربيجان بنفس الوقت الذي سعت فيه موسكو ونجحت هناك أمر آخر دائما تأخذه روسيا بالاعتبار وهو أن حال انفراد تركيا بصفقات اقتصادية كهذه قد يكون سببا لخلق زعامة تركية إقليمية جديدة قد تقود بنفس الوقت تحالفات غربية أمريكية مع تركيا والتي هي عضو في الناتو تكون سببا في عزل الاتحادية مما يجعل إملاء شروط ورغبات تلك الدول على موسكو مستحيلا ، حيث أن مثل هذه التحركات تقلقل موسكو التي تراقب الوضع عن كثب وخاصة بعدما أبدت بعض الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي سابقا رغبتها في الانضمام إلى حلف الناتو ومنها أذربيجان . لقد زاد توتر موسكو عندما تسربت بعض المعلومات بأن وزير خارجية أذربيجان قولي زاده قد أبلغ الإدارة الأمريكية رغبة باكو في الانضمام إلى حلف الناتو وأن رفض طلبهم لن يثنيهم عن السعي الحثيث للانضمام إلى الحلف وقد ذكرت صحيفة روسية أن الوزير عشية التوقيع على اتفاقية النفط الأذربيجاني قد ألقى أمام لجنة خاصة في الكونغرس خطابا بعنوان «أذربيجان وروسيا والشرق الأوسط» قال فيه «بما أن مصالح الولايات المتحدة وأذربيجان تنطابق على خط النضال ضد التوسع الروسي ونزعة التطرف الأصولي الإيراني ، فإن البلدين مطالبان بخوض نضال مشترك ضد هاتين الدولتين» . وقال «سنكرر حلمنا الانضمام إلى حلف الأطلسي حتى لو رفض ٩٩ مرة فإننا سنتقدم للمرة المائة» . الأسبوع العربي ، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٥م ، ص ٢٤ .

أو إقليميا ، كما أن الصراعات المتعددة الأشكال مثل الخلافات الحدودية بين أذربيجان وأرمينيا ، وبين كازاخستان وأوزبكستان ، وتركمنستان وأوزبكستان ، وكذلك ما يحدث في أفغانستان تظل هاجسا مؤرقا للشركات المستثمرة(٦١) .

كما أن بعض خبراء النفط يرى أن الإفراط في التفاؤل ليس له مبرر في تلك الجمهوريات الواقعة على بحر قزوين حيث ثمة دلائل وقرائن عديدة تجعل بعض خبراء النفط أقل تفاؤلا مما كان عليه الأمر قبل خمس سنوات ، حيث إن الأمل اصطدام بالواقع ولو بعض الشيء ، فمثلا جين - كريستوف فيوق الخبير بشؤون النفط في دول رابطة الكومنولث (المكونة من الاتحاد السوفيتي سابقا) يرى أنه بالنسبة للاحتياطات المقدرة لكازاخستان ب ٥٤ مليار برميل يجب مراجعتها وإعطاء أرقام أكثر واقعية تقدر بـ ٢٧ مليارا بدلا من ٥٤ مليارا ، ويميل إلى هذا الاتجاه عدد من الخبراء في مجال النفط والغاز ومنهم فريقوري أو المبشيك المتخصص بشؤون دول رابطة الكومنولث الذي أكد أنه يجب تصحيح التقديرات النفطية في المنطقة وأن ذلك يتضح كلما أزداد التعرف على المنطقة عن طريق الاكتشافات الجارية في الوقت الحاضر ، حيث كان هذا الأمر صعبا قبل دخول الشركات الغربية ، لقد كان التفاؤل قويا والأرقام كبيرة بالنسبة للاحتياطيات في المنطقة وخاصة مع بداية التنقيب عن النفط مباشرة بعد استقلال تلك الدول عام ١٩٩١ ، ولكن عندما بدأت تلك الشركات تتعرف عن قرب وتتخصص بالمنطقة وبدأت المعلومات تتوفر وتعطي معلومات أكثر واقعية بدأت تلك الأرقام تأخذ طريقها إلى التراجع(٦٢) .

إن التأكد من صحة الكميات الاحتياطية الموجودة في المنطقة أمر ليس بالسهل ويحتاج إلى وقت أطول وتمويل أكبر لتسهيل عملية الحفر المستمر وقد تكون دون جدوى ، فمثلا شركة ألف

---

(٦١) بما أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المستثمرة في مجال النفط والغاز في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ، وحيث إنها تسعى وبقوة لإيجاد مواطىء قدم لها في تلك المنطقة ليس لأغراض اقتصادية فحسب وإنما كذلك لأهداف استراتيجية متعددة الجوانب فإنها لا تخفي قلقها من المستقبل المجهول حول مستقبل الاستقرار الذي يتأثر سلبا أو إيجابا بسبب النزاعات والمشاكل الأخرى والتي من أهمها الأمور الاقتصادية ، لذا فقد أبدت واشنطن استعدادها في مساعدة عدد من تلك الدول على حل نزاعاتها الإقليمية التي تهدد استثمار موارد الطاقة المهمة في أراضيها وخاصة النفط والغاز ، فمثلا أكدت الإدارة الأمريكية أنها مصممة على المساعدة لإيجاد حل لمنطقة ناغورنو قره باخ الأذربيجانية والمتنازع عليها مع أرمينيا ، ويبدو أن واشنطن ستسعى لإقناع كافة الأطراف لتقديم تنازلات صعبة للغاية حتى يتم إحلال السلام في المنطقة ، الحياة ، ٢٣/٧/١٩٩٧م .

(٦٢) The W.S. Journal,11/11/1995.

الفرنسية تكبدت حوالي ٢٠٠ مليون دولار في عمليات الحفر في شمال منطقة قزوين في كازاخستان ولكن دون أي جدوى ، حيث لم يوجد في بعض تلك المناطق سوى آبار عميقة تفتقر إلى أي مخزون نفطي ، إن الاحتياطي الحقيقي في منطقة قزوين حسب تقديرات الشركات الغربية النفطية حوالي ٢٠ مليار برميل مع احتمال ارتفاع هذا الرقم إلى ٣٥ مليار برميل حسب الاكتشافات الجديدة[٦٣] ، بل إن بعض التقديرات (انظر الجدول رقم ٧) ترفض إعطاء أكثر من ما هو بالفعل مؤكد كما تراه تلك المصادر في الوقت الراهن وتفضل الانتظار حتى تستقر الأمور وتتفق معظم التقديرات المتخصصة في مجال النفط والطاقة على رقم موحد للاحتياطي المؤكد .

وعلى العموم فإنه حتى إذا افترضنا أن الاحتياطي المؤكد في منطقة بحر قزوين قد يصل إلى ٣٥ مليار برميل فإن ذلك لا يعني أن هذه المنطقة ستنافس منطقة الخليج من حيث الاحتياطي النفطي (انظر الجدول رقم ٨) ، فمثلا دولة الكويت وحدها تملك حوالي ٩٦,٥ مليار برميل من الاحتياطي الحقيقي للنفط حسب التقديرات النفطية ، كما أن دولة الإمارات العربية تملك من الاحتياطي المؤكد حوالي ٩٨,١ مليار برميل مما يعني أن الاحتياطي المقدر في منطقة قزوين يعادل حوالي خمس احتياطي الكويت أو دولة الإمارات وأنه في حالة ارتفاع الرقم إلى ٣٥ مليار برميل فإنه يعادل حوالي الثلث ، أما بالنسبة للمقارنة مع الاحتياطي في المملكة العربية السعودية والتي تملك أكثر من ربع احتياطي العالم والمقدر بـ ٢٦١,٢ مليار برميل من النفط فهذا غير وارد في الوقت الراهن ، وتملك دول المجلس ٤٦٤,٦ مليار برميل آي ما يعادل حوالي ٤٥٪ من احتياطي العالم البالغ ١٠٣٦,٩ مليار برميل ، وإذا ما أضيفت لذلك احتياطيات كل من العراق وإيران والبالغة ٩٣ و ١١٢ مليار برميل يصبح لدى دول الخليج مجتمعه ٦٦٩,٦ مليار برميل مما يعني أنها تملك نسبة حوالي ٦٥٪ من الاحتياطي العالمي[٦٤] .

---

(٦٣) نفس المرجع

(٦٤) BP Stathstical Review of World Energy 1996,p4

BP Stathstical Review of World Energy 1997, p4

من المعروف أنه حتى الآن يتم استخراج البترول من مكامنه بطريقة الضغط الطبيعي للحقول ، أو عن طريق الحقن بالماء أو الغاز ، لذا فإن ما يتم استخراجه عالميا بهاتين الطريقتين حوالي ٤٠٪ من الاحتياطي الفعلي من البترول وهو ما يسمى بالاحتياطي القابل للاستخراج ، وهذا يعني أن ما مقداره حوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي للنفط في الوقت الراهن غير قابل للاستخراج بشكل تجاري نظرا للتكاليف المرتفعة جدا للطريقة التي تم اكتشافها في الآونة الأخيرة والتي تتمثل بحقن الآبار النفطية بمحاليل كيميائية للمساعدة على ضخ أكبر كمية ممكنة ، وحتى يتم تطوير طريقة عملية وغير عالية التكاليف لضخ النفط من مكامنه فإن الأمر ربما يحتاج إلى وقت طويل حتى يتم ايجاد حل مناسب خاصة في ظروف أسعار النفط المتدنية جدا والتي لا تستطيع تغطية تكاليف الطريقة الجديدة وبنفس الوقت الحصول على مردود مقبول من تجارة النفط .

جدول رقم (٧)
الاحتياطي النفطي المؤكد لدى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز

بليـــون برميـل

الدولة	نهاية ١٩٨٦	نهاية ١٩٩٤	حتى نهاية ١٩٩٥	حتى نهاية ١٩٩٦	النسبة للمجموع العالمي ١٩٩٥
أذربيجان	غ/م	١, ٢	١, ٢	٧, ٠	٦٧ر٪
كازاخستان	غ/م	٥, ٣	٥ر٣	٨, ٠	٧٧ر٪
أوزبكستان	غ/م	٣ر	٣ر	٠, ٦	×
تركمنستان	غ/م	١, ٤	١ر٤	١, ٤	١ر٪
طاجكستان	غ/م	٣ر	٣ر	٠, ٣	×
قيرقيزستان	غ/م	٣ر	٣ر	٠, ٣	×
المجموع	غ/م	٨,٨	٨,٨	١٧,٦	١, ٧٪

المرجع : BP Statistical review of world Energy 1996,p.4

غ/م : غير متوفر × أقل من ٠٥ر٪

جدول رقم (٨)
الاحتياطي النفطي المؤكد لدى دول مجلس التعاون الخليجي

بليـــون برميـل

الدولة	حتى نهاية ١٩٨٥	حتى نهاية ١٩٩٤	حتى نهاية ١٩٩٥	حتى نهاية ١٩٩٦	النسبة للمجموع العالمي ١٩٩٥
السعودية	١٧١ر٥	٢٦١ر٢	٢٦١ر٢	٢٦١, ٥	٢٥ر٢٪
الكويت	٩٢ر٥	٩٦ر٥	٩٦ر٥	٩٦, ٥	٩ر٣٪
الإمارات	٣٣ر٠	٨ر١	٩٨ر١	٩٧, ٨	٩ر٤٪
عمان	٤ر٠	٤ر٨	٥ر١	٥, ١	٥ر٪
قطر	٣ر٣	٣ر٧	٣ر٧	٣, ٧	٤ر٪
المجموع	٣٠٤, ٣	٣٧٤, ٣	٤٦٤ر٦	٤٦٤, ٦	٤٥٪
المجموع العالمي	٧٠٨ر٩	١٠٠٩, ٢	١٠١٦ر٩	١٠٣٦, ٩	١٠٠٪

المرجع : BP Statistical review of world Energy 1996,p.4
BP Statistical Review of World Energy 1997,p.4

إن أهمية منطقة الخليج ستظل في الصدارة حسب الاحتياطات المقدرة لها والقدرة الإنتاجية وسهولة استخراجها إذا ما قورنت بجمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين ومناطق أخرى من العالم (مثلا سواحل غرب أفريقيا) ، وأن منطقة بحر قزوين والدول المطلة عليه قد لا تشكل خطرا نفطيا على دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل على المدى القريب أو المتوسط وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات ، ولكن تظل حقيقة أنه كلما زادت الحقول المكتشفة ، وكلما زاد احتياطي العالم ، زاد الفائض النفطي في الأسواق العالمية مما يلحق ضررا في مسألة العرض ومن ثم تعريض الأسعار إلى انخفاض قد يصل أحيانا إلى الانهيار ، وهذا بالتالي تنعكس أضراره على الدول الخليجية التي تعتمد وبشكل كبير على مواردها المالية من مبيعات النفط ، وقد يدفع ذلك بدوره إلى انهيارات سياسية واقتصادية في المنطقة عموما وخاصة منطقة الخليج .

كما أن هناك العديد من الخبراء على الأقل في الوقت الراهن ليسوا متفائلين بالنسبة للاحتياطيات المنفطية في الجمهوريات ويعتبرونها لا تعدو كونها تساوي احتياطيات منطقة ألاسكا وبحر الشمال حيث أكد الجيولوجي المتخصص في شؤون المنطقة النفطية وهو عضو في مكتب أولمايشك للمسح الجيولوجي الأمريكي أن مصادر النفط في المنطقة بدأت تتقلص وربما تصل إلى حجم منطقة بحر الشمال ، ولكن على أي حال يعتبرها أكثر من المناطق المستكشفة في ألاسكا ، كما أكد عدد من الخبراء لشؤون دول رابطة الكومنولث أنه على الأقل حتى سنة ٢٠١٠ أي بعد حوالي عقد ونصف من الزمن لن يكون هناك إنتاج بمستوى مرتفع وأنه سيكون مستوى الإنتاج متواضعا ربما لا يتجاوز ثلثي إنتاج بريطانيا من بحر الشمال اليوم والبالغ حوالي ٢ر٦ مليون برميل يوميا ، أي ما ستنتجه دول بحر قزوين وخاصة كازاخستان وأذربيجان ربما يتجاوز مليون برميل يوميا[٦٥] .

إن مستقبل تلك الجمهوريات التي استقلت حديثا والتي تملك احتياطات من النفط والغاز وخاصة الدول المطلة منها على بحر قزوين يسوده نوع من الغموض وأن تلك الدول لن تستطيع في القريب المنظور تحقيق نجاح كامل كدول نفطية لها اعتبارات دولية حتى تنال استقلالا تاما في الجانبين السياسي والاقتصادي من روسيا ، حيث إنها رغم استقلالها من روسيا وسيادتها على أراضيها إلا أنها ستظل لفترة من الزمن مرتبطة بموسكو من النواحي

(٦٥) The W.S. Journal, 11/11/1995.

الاقتصادية والسياسية ، حيث إن موسكو ما زالت تؤثر على تلك الدول سواء كان ذلك اقتصاديا أو سياسيا أو حتى في علاقتها الخارجية .

أخيرا هناك تضارب في المعلومات حول إعطاء الشركات الغربية الكبري والرائدة في مجال التنقيب عن النفط والغاز في كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان معلومات دقيقة حول الاحتياطيات المكتشفة في تلك المنطقة ، حيث قد يكون هناك بالفعل احتياطيات ضخمة لا تريد تلك الشركات الإفصاح عنها لأهداف عدة ، وبنفس الوقت للحد من المنافسة المحمومة في تلك المنطقة ولطمأنة بعض الدول ذات الاحتياطيات الكبرى بأنها ستستمر ذات الأهمية الأولى بالنسبة للدول المستوردة للنفط خاصة الدول الغربية ، في الوقت نفسه تسعى تلك الدول للحد من نشاط إيران الاستثماري في مجال النفط والغاز ومن ثم التأثير على سياسات تلك الجمهوريات .

منذ دخول تلك الشركات للمنطقة بدأت بعض التقارير والتحليلات تظهر من وقت لآخر ، حيث إن بعضها يؤكد أن هناك تحالفا أوربيا روسيا لم يفصح عنه حول خطط استراتيجية مستقبلية في شأن النفط والغاز تتمثل في أمرين : الأول إنها «أسطورة السيطرة الأمريكية» على إمدادات النفط في العالم وهذا أمر ضعيف حيث إن الشركات الأمريكية لها حضور كبير في منطقة بحر قزوين والدول المحيطة بها ، والثاني هو تحالف أوروبي أمريكي بالتعاون مع روسيا الاتحادية للتخفيف من الاعتماد على نفط الخليج مستقبلا وجعل نفط تلك المنطقة بدرجة موازية أو ثانية من حيث الأهمية بالنسبة لها ، وهذا الأمر رغم أن هناك محاولات جادة ضعيف ولكنه يظل أقوى من الأول ولا يحتمل أن يحقق نجاحا على الأقل في المنظور القريب ، وقد يتحقق في المنظور المتوسط أو البعيد إذا صحت الحقائق التي يقال إنها لم تكشف بعد عن وجود احتياطيات هائلة من الغاز والنفط في منطقة بحر قزوين والدول المحيطة به ، حيث يعني ذلك أن احتياطيات دول الخليج في تناقص مع مرور الزمن بينما احتياطيات دول بحر قزوين عدا إيران في تزايد إذا تمت اكتشافات جديدة بمستويات كبيرة مستقبلا تضاف إلى احتياطياتها المؤكدة في الوقت الراهن[٦٦] .

(٦٦) ذكرت مؤسسة أبحاث النفط أن وزارة الخارجية الأمريكية خلصت في أحد تقاريرها حول منطقة بحر قزوين بأنها قد تصبح أكثر اللاعبين الجدد في أسواق النفط العالمية أهمية في العقد المقبل وذلك عندما تبدأ في تصدير ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين برميل من النفط بحلول عام ٢٠١٠م ، ولكن يظل الأمر يعتريه نوع من الغموض خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن تلك الكميات من النفط ستعبر أنابيب تمر في دول ومناطق العديد منها غير مستقر سياسيا والبعض منها على خلافات حدودية سواء فيما يتعلق بالجمهوريات نفسها والدول المجاورة لها ، ناهيك عن الخلافات المستمرة بين الدول المطلة على بحر قزوين حول السيادة وكيفية توزيع ثروات بحر قزوين . الحياة ، عدد ١٢٥٥٠ ، ١٠ يوليو ١٩٩٧م .

وعلى أية حال فإن العديد من المعلومات المتوفرة لا تؤكد صحة ماذهبت إليه بعض التحليلات حول الاستراتيجية المستقبلية في شأن النفط والغاز والتحالف الأوروبي الروسي ضد أسطورة السيطرة الأمريكية على إمدادات النفط ، أو العمل على جعل منطقة الخليج ذات درجة ثانية من الأهمية ، ناهيك عن حقيقة أن منطقة الخليج تملك احتياطيات هائلة من النفط ، إضافة إلى القدرة الإنتاجية لدول الخليج وخاصة المملكة انظر الجدول رقم (٩) ، إضافة إلى الاحتياطيات الضخمة من الغاز في كل من المملكة العربية السعودية وقطر .

جدول رقم (٩)
إنتاج النفط لدول المجلس

ألف برميل

الدولة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
السعودية	٥٢١٠	٤٦٠٠	٥٧٢٠	٥٦٣٥	٧١٥٥	٨٨٢٠	٩١٠٠	٨٩٦٠	٨٨٧٥	٨٨٩٠	٨٩٢٠
الكويت	١٣٦٥	١٠٧٠	١٤٩٠	١٥٩٠	١٢٦٥	٢٠٠	١٠٩٥	١٩٣٠	٢٠٩٥	٢١٠٥	٢١٥٥
الإمارات	١٥٩٥	١٦٠٥	١٦٢٠	٢٠٢٥	٢٢٨٥	٢٦٤٠	٢٥١٠	٢٤٥٥	٢٤٨٨	٢٥٠٥	٢٦٠٠
عمان	٥٦٥	٥٩٠	٦٢٥	٦٥٠	٦٩٥	٧٥٠	٧٥٠	٧٨٥	٨٢٠	٨٦٥	٨٩٥
قطر	٣٥٥	٣١٥	٣٦٠	٤٠٥	٤٣٥	٤٢٠	٤٩٥	٤٦٠	٤٥٠	٤٦٠	٤٧٥
المجموع	٩٠٩٠	٨١٨٠	٩٨١٥	١٠٦٦٥	١١٨٣٥	١٢٨٣٠	١٣٩٥٠	١٤٥٩٠	١٤٧٢٨	١٤٨٢٥	١٥٠٤٥
الإنتاج العالمي	٦٠٥٦٠	٦٠٧٠٠	٦٣٢٤٠	٦٤١٨٠	٦٥٦٨٠	٦٥٢٦٠	٦٥٧٠٠	٦٥٩١٥	٦٦٦٩٥	٦٧٨٥٠	٦٩٩٨٥

المرجع : **BP Statistical Review of World Energy 1996, p.7**

وبما أن القدرات الاحتياطية الراهنة لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وبقية دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي بما في ذلك روسيا الاتحادية أقل بكثير مما تملكه دول المجلس ، فإن الصورة كذلك تتضح بالنسبة للقدرات الإنتاجية لكل منهما (انظر الجدول رقم ١٠) ، حيث كان إنتاج دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي بما فيها روسيا الاتحادية قد وصل إلى ١٢ر٥٩٥ر٠٠٠ برميل يوميا في عام ١٩٨٨ ومنذ ذلك الوقت أخذ الإنتاج في التراجع تدريجيا فوصل في عام ١٩٩١م عندما تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ١٠ر٤٧٠ر٠٠٠ برميلا يوميا ثم انخفض في عام ١٩٩٢م ليصل إلى ٩ر١٤٥ر٠٠٠ برميلا يوميا وواصل الانخفاض ليصل عام ١٩٩٣م إلى ٨ر١٨٥ر٠٠٠ برميلا يوميا بفارق حوالي ٩٦٠ر٠٠٠ برميلا يوميا مقارنة بعام ١٩٩٢م وواصل

إنتاج دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي مجتمعه في عام ١٩٩٤م إلى ٠٠٠ر٤٠٠ ,٧ برميلا يوميا أي بفارق يقل حوالي ٠٠٠ ,٧٩٠ برميلا عن الاعام ١٩٩٣م وحافظ عام ١٩٩٥م على نفس المستوى تقريبا من عام ١٩٩٤م مع فارق يقل بحوالي ٠٠٠ ,١٨٥ برميلا ويقدر يقل عن ١٩٨٨ بـ ٠٠٠ر٣٨٥ر٥ أو بنسبة حوالي ٥٥٪ . وإذا ما قورن إنتاج دول الخليج بدول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي فإننا نجد أنها أنتجت في عام ١٩٩٥م ٠٠٠ ,٠٨٠ ,١٩ برميلا يوميا كان نصيب دول المجلس منها ٠٠٠ ,٨٢٥ ,١٤ برميلا ، وسيزداد إنتاج دول الخليج ليصل إلى حوالي ٠٠٠ ,٣٧٥ ,٢١ في حالة عودة العراق إلى إنتاجه سابقا وقبل احتلاله الكويت في أغسطس ١٩٩٠م حيث بلغ في عام ١٩٨٩م ٠٠٠ ,٨٤٠ ,٢ برميلا يوميا ، لذا فإن لغة الأرقام في الوقت الراهن هي بلاشك المؤشر الذي يقودنا إلى معرفة الوضع الراهن وقراءة المستقبل .(٦٧)

جدول رقم (١٠)
إنتاج النفط لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز

ألف برميل

الدولة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أذربيجان	٢٧٠	٢٨٥	٢٨٠	٢٧٠	٢٥٥	٢٤٠	٢٢٥	٢١٥	١٩٥	١٨٥	١٨٥
كازاخستان	٤٨٥	٥٠٥	٥٢٥	٥٣٥	٥٥٠	٥٧٠	٥٥٠	٤٩٠	٤٣٥	٤٤٠	٤٨٠
أوزبكستان	٦٠	٦٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٠	٨٠	٩٥	١٢٥	١٦٥	١٦٥
تركمنستان *	غ/م	غ/م	١٠٤	١٠٢	١٠٢	١٠٨	١٠٤	١٠١	غ/م	غ/م	غ/م
المجموع	٨١٥	٨٧٥	٩٦٩	٩٦٣	٩٧٧	٩٨٨	٩٥٩	٩٠١	٧٤٥	٧٩٠	٨٣٠

غ/م : المعلومات غير متوفرة

المرجع : BP Statistical Review of world Energy 1996,p.7

BP Statistical Review of World Energy 1997, p.7

* : د . صالح عبدالله الراجحي ، الأوضاع الاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى وأثرها على الجدوى الاستثمارية ومستقبل العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، التعاون ، عدد ٤٤ ، رجب ١٤١٧هـ - ديسمبر ١٩٩٦م ، ص ٣٠

(٦٧) BP Statistical Review of World Energy 1996,p7.

الخاتمة

بينت الدراسة أن أوضاع النفط والغاز في أربع من جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز (أذربيجان ، كازاخستان ، تركمنستان ، أوزبكستان) رغم ما يعتري ذلك من غموض حول المعلومات المتناقضة والمتضاربة وعدم استقرارها بالنسبة لحجم الاحتياطيات المؤكدة والقابلة للاستخراج بالنسبة للنفط والغاز (باستثناء تركمنستان التي تملك احتياطيات كبيرة من الغاز المؤكد) ، أو بالنسبة لضمان الإمداد عبر الأنابيب إلى الأسواق الدولية دون عراقيل قد جذبت العديد من الشركات النفطية العالمية للاستثمار في مجال التنقيب والتطوير وبناء أنابيب النفط والغاز متجاهلة كل تلك الاحتمالات ، ولعل من أهم الأسباب في ذلك ثقة تلك الشركات بأن الدول الكبرى ذات المصالح المتعددة في تلك المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وبعض الدول الأوروبية والتي لشركاتها حضور كبير لديها القدرة على معالجة أو منع أي محاولات للإضرار بمصالحها ، إضافة إلى ذلك فإن تلك الشركات قد أخذت في الاعتبار ضمان المردود المادي من إيجاد موطىء قدم لها في تلك المنطقة ، ناهيك عن المردود الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي سيعود بالنفع على دولها في المستقبل .

كما بينت الدراسة بأن تركمنستان وروسيا الغنيتين بالغاز تقودان بقية الجمهوريات التي لديها احتياطيات كبيرة من الغاز لسد حاجة الأسواق الأوروبية بل ربما العالمية المتنامية من تلك السلعة والتي أصبحت اليوم سلعة استراتيجية ذات أهمية كبرى قد تصل إلى أهمية النفط مستقبلا ، ورغم أن دول المجلس تملك احتياطيات كبيرة تصل إلى ٣٠٪ من احتياطيات العالم المؤكدة مما يؤهلها لأن تصبح قادرة على سد جزء كبير من حاجة الأسواق العالمية مستقبلا ، إلا أنها وبسبب عدم اهتمامها الكبير بتلك السلعة (باستثناء قطر التي بدأت تعير اهتماما لتلك السلعة في الآونة الأخيرة ، فإن جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة تركمنستان وأوزبكستان بالإضافة إلى روسيا ستستطيع التأثير وبشكل سلبي على حصة الدول الخليجية من الغاز في الأسواق العالمية مستقبلا سواء بالنسبة للإمداد أو السعر .

أما بالنسبة لمسألة النفط فإن الاكتشافات الجديدة في تلك الجمهوريات وقدرتها على الدخول الأسواق العالمية كمصدر ذي أهمية في الأسواق العالمية وخاصة في حدود العام ٢٠١٠م سيؤثر وبشكل سلبي على اقتصاديات وخطط التنمية في دول المجلس التي تعتمد بشكل كبير على داخلها من النفط هذا رغم أن دول المجلس ستبقى الأقل حتى ربما سنة ٢٠٢٠م الأهم لإمداد

السوق العالمية بالنفط ، حيث إن احتياطياتها المؤكدة حسب التقارير والإحصائيات المتوفرة حتى الآن تفوق بشكل كبير ما تملكه الجمهوريات وروسيا مجتمعة ، ورغم أن الطلب على النفط يزداد تدريجيا فإن العرض كذلك يزداد بشكل أكبر وهذا بطبيعة الحال سيؤثر كذلك بشكل سلبي على دول المجلس التي من المرجح أن تتراجع القيمة الفعلية لعملاتها مقابل الدولار وذلك بسبب تردي أوضاعها الاقتصادية التي تأكدت بسبب الأحداث التي مرت بها المنطقة ، وتأرجح أسعار النفط التي تميل غالبا نحو الانخفاض .

كذلك بينت الدراسة أن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ستبقى دائما رهينة الدول المجاورة بسبب عدم وجود بحار مفتوحة تتصل بالأسواق العالمية مما يجعلها تعتمد بشكل كامل على دول الجوار لمد أنابيب النفط عبر أراضيها مما يجعلها عرضة للمزايدات حول الضرائب المفروضة ، بنفس الوقت الذي تتأثر فيه عملية الإمداد في حالة توتر العلاقات أو قطعها ، هذا بخلاف دول المجلس التي تملك موانىء تتصل بكافة أنحاء العالم ، إضافة إلى أن عملية استخراج النفط في الجمهوريات أصعب منه في دول المجلس التي تعتبر من أسهل وايسر مناطق العالم بالنسبة لتكاليف التنقيب والاستخراج .

إن المتغيرات المتلاحقة في العلاقات الدولية والتي تدفع بشكل منقطع النظير إلى التركيز على العلاقات الاقتصادية ، وبما أن النفط يلعب دورا مهما سلبا وإيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وما لذلك من آثار خطيرة محتملة في ضوء ما نراه من اكتشافات جديدة ، فإن ذلك يقتضي حتمية وجود تعاون وتنسيق حقيقي بين دول مجلس التعاون الخليجي للحد من الآثار السلبية التي خلقتها المتغيرات الدولية المتلاحقة سواء كان ذلك على مستوى ما نراه من تنسيق وتعاون بين الدول الصناعية رغم التنافس الموجود بينها ، أو ما نراه من المحاولات المضنية للبحث عن احتياطيات نفطية استراتيجية ، أو بديلة كالغاز حيث أصبح موضوع تلك السلعة من المواضيع الحية التي يجب على دول مجلس التعاون التي تملك احتياطيات ضخمة منها أن توليها اهتماما أكبر ، حيث النمو المتعاظم والسريع لها والطلب المتزايد عليها في أوروبا الغربية وخاصة الدول الجنوبية منها ، وكذلك دول الشرق الأقصى والولايات المتحدة الأمريكية .

كما يجب أن لا نتجاهل أن هناك دائما نوايا ومحاولات مضنية وجادة ومستمرة تلعبها ثلاثة أطراف دولية وهي روسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لتطوير منابع النفط والاستكشاف

قدر المستطاع للاحتياطيات الموجودة في مناطق عديدة من العالم وعلى رأسها دول ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي مما يخفف على أوروبا وأمريكا اعتمادها على نفط الخليج ويزيد من موارد تلك الجمهوريات الحديثة العهد التي هي بحاجة ماسة إلى ذلك لبناء اقتصادها وربما يؤدي ذلك إلى خلق استراتيجية مستقبلية تضمن تدفق النفط لأوروبا وأمريكا وربما التخفيف من الاعتماد على نفط الخليج وربما الاستغناء عنه في بعض الحالات والأزمات الصعبة التي تعوق تدفق النفط لتلك الدول ولو كان ذلك بشكل مؤقت ، أو حتى خلق عمودين ليسا بالضرورة أن يكونا متوازين هما دول الخليج الغنية بالنفط والغاز من جهة وجمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي الغنية بالنفط والغاز كذلك من جهة أخرى مما قد يكون لذلك من انعكاسات سلبية قد تكون خطيرة خاصة على دول الخليج التي تعتمد ميزانياتها بالدرجة الأولى على الموارد النفطية .

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ الصدمة النفطية عام ١٩٧٣م قد دأبت على تطوير علاقاتها على كافة الأصعدة مع دول مجلس التعاون الخليجي بقصد ضمان استمرار تدفق إمدادات النفط إليها وإلى حلفائها من الدول الصناعية وضمان تصدير السلع الاستهلاكية وغيرها إليها ، فإن ضمان الإمداد اليوم أصبح مؤكدا خاصة بعد الغزو العراقي للكويت ، والمعاناة الاقتصادية التي تواجه معظم دول مجلس التعاون الخليجي ، واقتناع دول المنطقة بعدم جدوى الحرب مع إسرائيل وأهمية البحث عن سلام دائم ، وتزامن كل تلك الأحداث مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية على الأقل حتى بروز أقطاب منافسة .

شكل رقم (١) ممرات خطوط أنابيب نقل النفط من منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين

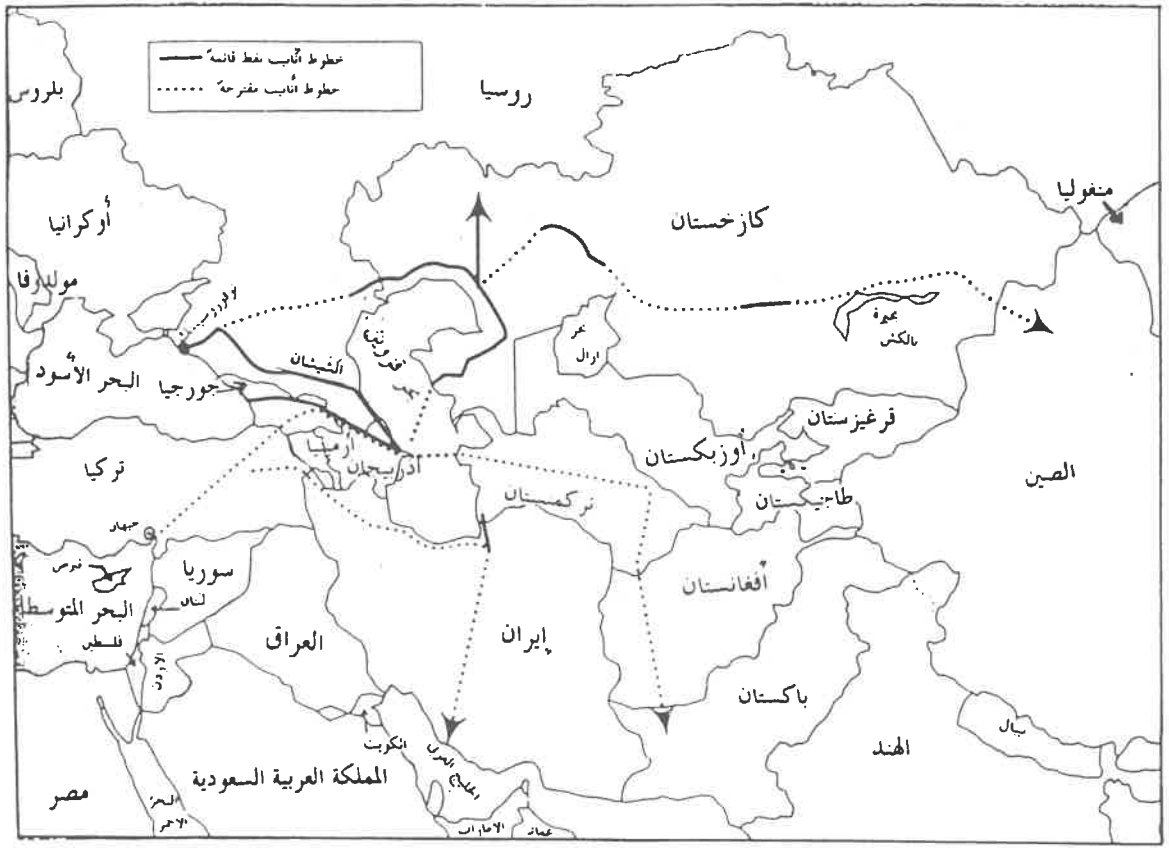

المراجع

ـ د . صالح عبدالله الراجحي ، الأوضاع الاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وأثر ذلك على مستقبل الاستثمار والعلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، التعاون ، الرياض الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عدد ٤٥ ، ١٩٩٦م .

. . . . . ، مستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع جمهوريات آسيا الوسطى ، مجلة الدراسات الدولية ، عدد ١ ، السنة السادسة ، شتاء ١٩٩٧م .

. . . . . ، أفاق ومعوقات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ، ندوة مستقبلا العلاقات الخليجية مع جمهوريات آسيا الوسطى ، الرياض ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، ابريل ١٩٩٦م .

- Al Rajhi, Saleh Abdullah, A Study of OPEC in The World Economy and Political Stability, unpublished thesis, MA, Mankato State University, Minn, U.S.A, 1983.

  ....., The Gulf Cooperation Council States: The Manifold Threats and the Search for Security and Stability Maintenance in The Gulf and Arabian Peninsula, Unpublished PhD. Thesis, University of Reading, UK,1991.

  ....., OPEC and the North-South Dialogue, Diplomatic Studies, Institute of Diplomatic Studies, Riyadh, 1986.

- Anoushiravan Ehteshami (ed), From The Gulf to Central Asia: Players in The New Great Game, Exeter: University of Exeter Press, 1994.

- Azerbaijan, Country Economic Memorandum, report No 11792, World Bank, Washington DC 9/7/1993

- Eastern Europe and the Commonwealth of Independent States, 1992, London: Europe Publications Limited, 1992.

- BP Statistical Review of the World Energy London: 1996.

- EIU Profile, 1993-1994, The Economic Intelligence Unit Limited, London: 1994.

- EIU Profile, 1994 - 1995, The Economic Intelligence Unit Limited, London: 1995.

- EIU Report, 3rd Quarter 1995, The Economic Intelligence Unite Limited, London: 1995.
- EIU Country report, London, 3rd Quarter, 1994.
- EIU Country report, London, 4th Quarter, 1994.
- Europe Oil, London, September 1995.
- Graham E Fuller, Central Asia: The New Geopolitics, (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1992.
- Financial Times, London, 23 October, 1995.
- Financial Times, London, 19 January, 1996.
- Gulf Report, London, No 51, July 1995.
- Iran Business Monitor, London, May 1990
- IMF, Azerbijan Republic, Recent Economic Developments, Washington, DC, November 1995.
- IMF. Economic Review: Khazakistan 1993 Washington, DC, 1993.
- IMF, Economic Review: Turkmenistan 1995. Washington, DC, 1993.
- Martha B Olcott, "Central Asia's post Empire Politics, "Orbis (spring 1992), 253-268.

  ....., Islamic Fundamentalism, and Public in Central Asia," (Washington, Dc: The National Council for Soviet and East European Research, 1993,).
- M. Haghayeghi, Islam and Politics in Central Asia (New York: St Martin's press, 1995).
- Oil and Gas Journal , London, June 1994.
- P. Ferdinand (ed), The New Centeral Asia and its Neighbours (London: printed for the RIIA, 1994).
- R. Cullen, "Central Asia and The West," in M. Mandelbaum (ed), Central Asia and the World (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994).
- S. Page, "The Great Game Revisited? The Quest for Influence in Independent

Central Asia, "in D. G. Haglund, S.N. Macfarlance, and J.J. Sokolsky, eds; NATO'S Eastern Dilemmas (Boulder Co: Westview 1994).

- The Economist, London,15 February 1997.
- The W.S Journal, 11 November 1995.
- The Middle East Journal, Washington, DC, Volume 49, No 2, Spring 1995.
- The World Fact book, 1995 CIA, Washington, DC 1995.
- Uzbekistan, An Agenda for Economic Reform, World Bank, Washington, DC. 1993.
- World Bank, Eastern Europe and Central Asia, Washington, DC, 1995.
- World Bank Statistical Hand Book, States of The Former USSR, 1992.
- World Bank Country Study, Tturkmenstan, 1994 Washington, DC 1994.

ـ البيان الإماراتية ، ١٨ ديسمبر ١٩٩٥م .
ـ الحياة ، لندن ١١ نوفمبر ١٩٩٥م
. . . . . ، ٦ ديسمبر ١٩٩٥م .
. . . . . ، ٢٨ فبراير ١٩٩٦م .
. . . . . ، ٢١ أكتوبر ١٩٩٦م .
. . . . . ، ٢١ ديسمبر ١٩٩٦م .
. . . . . ، ٣١ يناير ١٩٩٧م .
. . . . . ، ٤ ابريل ١٩٩٧م .
. . . . . ، ١٠ يوليو ١٩٩٧م .
. . . . . ، ١١ يوليو ١٩٩٧م .
. . . . . ، ٢٣ يوليو ١٩٩٧م .
. . . . . ، ٧ يوليو ١٩٩٨م .
ـ الرياض ، ٢٤ يناير ١٩٩٦م .
. . . . . ، ١ نوفمبر ١٩٩٦م .

. . . . . ، ٢٣ يوليو ١٩٩٧م .
ـ الشرق الأوسط ، لندن ، ١١ نوفمبر ١٩٩٥م .
. . . . . ، ٤ مارس ١٩٩٦م .
. . . . . ، ٩ مارس ١٩٩٦م
. . . . . ، ١٤ مارس ١٩٩٦م .
. . . . . ، ٢٧ يوليو ١٩٩٧م .
. . . . . ، ٥ يوليو ١٩٩٨م .
. . . . . ، ٧ يوليو ١٩٩٨م .
ـ الوطن الكويتية ، ٢٦ يناير ١٩٩٦م .
. . . . . ، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٦م .
. . . . . ، ١٨ رجب ١٤١٧هـ .
ـ الاسبوع العربي ، بيروت ، ٢٧ مارس ١٩٩٥م .
ـ عالم النفط ، لندن ، مجلد ، ٢٧ ، عدد ٩ ، سبتمبر ١٩٩٥م .
. . . . . ، مجلد ، ٢٨ ، عدد ١٦ ، نوفمبر ١٩٩٥م .
. . . . . ، مجلد ١٧ ، عدد ١٢ ، ١٠ أكتوبر ١٩٩٤م .
. . . . . ، مجلد ٢٩ ، عدد ٥ ، ١٩ أغسطس ١٩٩٦م .
. . . . . ، مجلد ٢٨ ، عدد ٤٥ ، ٢٧ مايو ١٩٩٦م .
. . . . . ، مجلد ٢٨ ، عدد ٢٤ ، ١٥ يناير ١٩٩٦م .

مجلة التعاون الدولى

دورية علمية تعنى بنشر البحوث فى علوم المعرفة

تصدر عن

مركز الانماء والتعاون الدولى

هيئة بحثية متخصصة فى علوم الصحة والتعليم والبيئة

توزع المجلة على كافة الهيئات العلمية والبحثية والجامعات والمراكز والمنظمات العربية والدولية على سبيل التبادل والاهدا

ترحب **مجلة التعاون الدولى** بنشر الابحاث والدراسات والاوراق العلمية والمقالات ذات الصلة الوثيقة بالبحو العلمية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والبحوث المتعلقة بالعلوم المستقبلية **Future Science** .

قواعد النشر :

- تنشر المجلة الابحاث والدراسات والمقالات التى لم يسبق نشرها او تقديمها على ان تتسم بالابتك والموضوعية وبلغة عربية سليمة فى مجالات الصحة ، التعليم ، البيئة .
- تخضع جميع الابحاث المقدمة للتحكيم العلمى كما هو متعارف عليه .
- تعبر المقالات التى تنشر فى المجلة عن أراء كتابها ولا تعبر عن رأى المجلة .
- يتولى ادارة التحرير هيئة علمية مكونة من رئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير ومسكرتارية التحر كما تستعين بالمفكرين والكتاب والمتخصصين لتحكيم الاعمال العلمية المقدمة .
- تصدر دورية التعاون الدولى (دورية متخصصة ومحكمة شهريا عن مركز الانماء والتعاون الدول القاهرة – جمهورية مصر العربية .
- تصرف مكافاة مالية عن المقال الذى تجيزه هيئة التحكيم .

توجه المراسلات الى مركز الانماء والتعاون الدولى على العنوان التالى :

القاهرة ص.ب. (١٢١) الرمز البريدى (١١٥٥٣).
مقر المركز الرئيسى : ٧ شارع الكوثر - المهندسين - جمهورية مصر العربية.
هاتف : 3357759 (202) - 3362630 (202) تليفاكس : 3357759 (202)